جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

المشاركة السياسية في الجزائر (العزوف الانتخابي نموذجا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: قانون دولة ومؤسسات

إعداد:

- مراد اورال
- أيوب دزيري

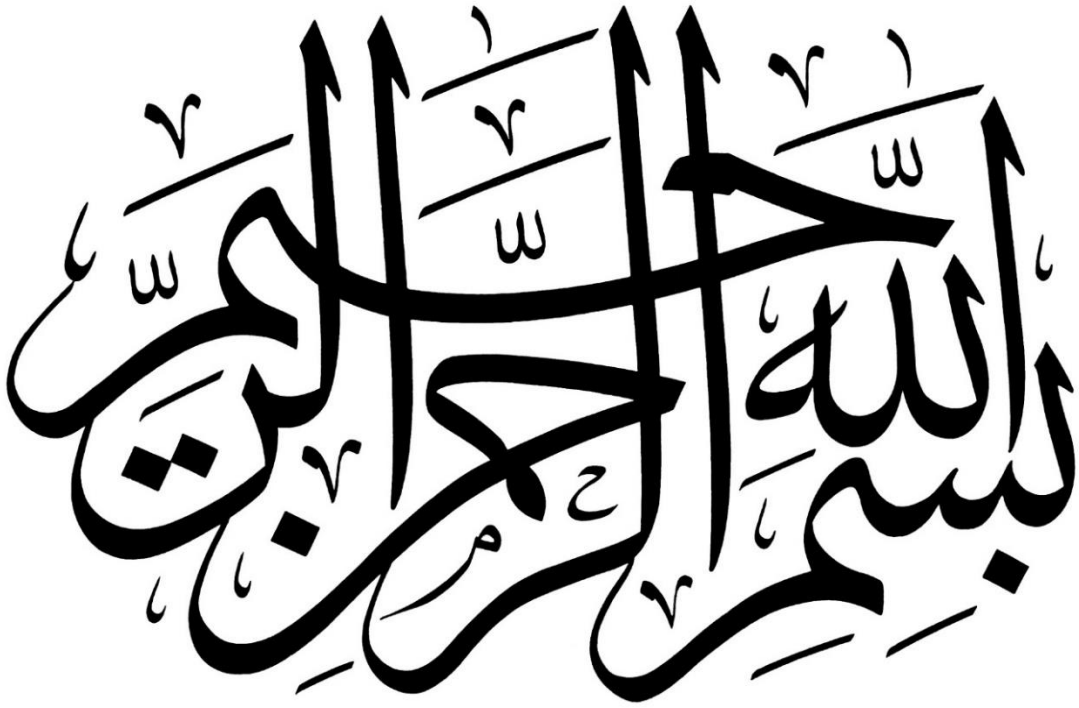
تحت إشراف:

د. طه صخري

لجنـــة المنـــاقشة:

الاسم واللقـــب	الـــرتبة	الجـــامعة	الصفـــة
أ.صبرينة بلول	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيســا
د. طه صخري	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
د.حكيم سياب	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

دورة جوان 2026


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى مشرفي الكريم الأستاذ الدكتور صخري طه، على توجيهاته السديدة، ونصائحه القيمة، وصبره الجميل، ومتابعته الدقيقة طيلة مراحل إنجاز هذا العمل. فلم يبخل عليّ بوقت ولا علم، جزاه الله عناخير الجزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الي كل أعضاء اللجنة التي أشرفت علي دراسة هدا العمل المتواضع وعلي راسهم الدكتور سياب حكيم والأستاذة الفاضلة السيدة : صبرينة بلول جزاهم الله عنا كل خير وامدهم بالصحة والعافية وطول العمر....

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع أساتذنا الأفاضل، الذين تشرفنا بالدراسة على أيديهم، وكان لهم فضل كبير في تكويننا العلمي والمعرفي. سائلًين الله أن يبارك في جهودهم وينفع بهم.

الإهداء

إلى روحِ من رحلَ وتركَ في قلبي نوراً لا يخبو،

إلى أبي الطاهر... رحمه الله رحمةً واسعةً.

لكَ يا مَن كنتَ سندي، ولهذا العمل ثمرةُ دعواتِك الطيبة.

اللهم اجعل ما كتبته في ميزان حسناتك.

الي امي الحنون التي اشتعلت كالشمعة لكي تنير دربي

اطال الله في عمرك وامدك بالصحة والعافية....

إلى زوجتي الغالية...

رفيقة دربي، وسندي في الشدة، ونعيم قلبي بعد الله.

لكِ مني كل الشكر على صبرك الجميل، ودعمك اللامحدود، ووقوفك بجانبي حتى أنجز.

إلى بناتي الغاليات... رهف، ياسمين، حنين.

نور حياتي، وبهجة أيامي، وأجمل ما منحني الله.

هذا العمل لكم، وكل نجاح أكتبه إنما هو لأجلكم.

مراد

الإهداء

إلى نبع الحنان والسند العظيم، أمي وأبي؛ فلولاكما لما وُجدت في الحياة. أهديكما حصاد سنوات من التعب والجهد، راجياً من الله أن أكون قد رفعت رؤوسكما عالياً كما كنتم تتمنون.

وإلى إخوتي؛ مَن كانوا كتفي الثابت الذي لا يميل، وإلى الأمان والفرح في وقت التعب. إخوتي الأعزاء، بكم كبرت، وبدعمكم وتشجيعكم تخطيت كل العقبات. شكراً لوجودكم الثابت في حياتي، وأهديكم جزءاً كبيراً من فرحة هذا التخرج.

إلى أصدقاء الروح ورفاق الدرب؛ أنتم النعمة التي أفتخر بها، والهدية التي لا تُقدّر بثمن. شكراً لوجودكم الذي جعل أيامي أجمل، ودمتم لي كنزاً لا يفنى (نانو، شكيب، ميدو، ميزو، عماد، إيناس).

أيوب

الملخص

الملخص

إن المشاركة السياسية تعد مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي، كما تعد أزمة المشاركة السياسية من بين الأزمات التي تواجه عملية التنمية السياسية، وتواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية.

ومن هنا تتناول هذه الدراسة المشاركة السياسية وظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر بوصفها أزمة بنيوية تعكس تآكل الثقة بين المواطن والمؤسسات، متجاوزة في أبعادها الدلالات التقنية لتلامس جوهر الشرعية السياسية، حيث يسعى البحث إلى تحليل مظاهر العزوف الانتخابي، بدءاً من الامتناع الفردي وصولاً إلى التمرد الرمزي.

خلصت النتائج إلى أن العزوف يمثل فعلاً احتجاجياً واعياً ناتجاً عن غياب الصلاحيات الفعلية للمنتخبين وتراكم الإحباط الشعبي. ومن منظور استشرافي، تنتقل الدراسة لتقييم استراتيجيات تعزيز المشاركة، مؤكدة أن الحلول الإجرائية تظل قاصرة ما لم تقترن بإصلاحات مؤسساتية عميقة تضمن حيوية العمل الحزبي وتفتح الفضاء العام. كما تؤكد التحليلات أن فاعلية أي آليات انتخابية تظل رهينة بالانفراج السياسي الشامل والقدرة على بناء عقد اجتماعي جديد، حيث يظل التوتر بين رغبة السلطة في استعادة الشرعية وقناعة المجتمع بجدوى المسارات الانتخابية تحدياً محورياً يهدد استقرار المؤسسات ما لم يرافقه تحول جوهري في البيئة التنافسية وواقع الحريات.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية – العزوف الانتخابي – مقاطعة الانتخابات – الوعي السياسي

Abstract:

Political participation is a strong indicator of the development or backwardness of a society and its political system. The crisis of political participation is among the challenges facing the political development process and confronting the political system as it transitions from its traditional phase.

This study examines political participation and the phenomenon of voter apathy in Algeria as a structural crisis reflecting the erosion of trust between citizens and institutions. Its dimensions transcend technical aspects to touch the very core of political legitimacy

The findings conclude that apathy represents a conscious act of protest stemming from the lack of real power for elected officials and the accumulation of popular frustration. From a forward-looking perspective, the study evaluates strategies for enhancing participation, emphasizing that procedural solutions remain inadequate unless accompanied by profound institutional reforms that ensure the vitality of party activity and open up the public sphere. Analyses also confirm that the effectiveness of any electoral mechanisms remains contingent upon a comprehensive political breakthrough and the ability to forge a new social contract. The tension between the authorities' desire to restore legitimacy and society's conviction in the viability of electoral processes remains a pivotal challenge that threatens institutional stability unless accompanied by a fundamental transformation in the competitive environment and the reality of freedoms.

Keywords: Political participation – Voter apathy – Election boycott – Political awareness

مقدمة

مقدمة

تعد المشاركة السياسية أحد المؤشرات الأساسية لقياس مدى نضج الأنظمة الديمقراطية وفاعلية مؤسساتها، إذ تعكس درجة اندماج المواطنين في الشأن العام وقدرتهم على التأثير في صناعة القرار، كما تعد المشاركة السياسية العصب الحيوي للممارسة الديموقراطية وقوامها الأساسي، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنها تعد مؤشرا قويا على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي.

فالمشاركة السياسية لا تقتصر فقط على التصويت والانتخاب، ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة والمساعي كافة التي تدخل في نطاق العملية السياسية، بحيث يكون الهدف من هذا التدخل هو التأثير على طبقة أصحاب النفوذ والسلطة، ومثال ذلك المشاركة في تمويل الحملات الانتخابية.

وتتنوع أشكال هذه المشاركة بين الانتخابية والاحتجاجية والتعبوية، غير أن الشكل الانتخابي يبقى الأكثر رسوخا في النظم الدستورية المعاصرة، كونه الأداة المباشرة لتجسيد مبدأ سيادة الشعب.

تتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة، كما أن استقرار النظم السياسية من عدمه متعلق بمدى فاعليتها فهي تلعب دور هام من خلال توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والسياسية.

وعلى صعيد الجزائر فلقد سجلت في الآونة الأخيرة تنامي ظاهرة العزوف الانتخابي في إطار ممارسة الشعب لحقه السياسي في المشاركة السياسية عن طريق الاحتجاج، ليعبر عن الرفض وعدم الرضا، وتوسعت هذه الظاهرة بصفة كبيرة في أوساط الشباب الجزائري، وأصبحت تشكل معضلة سياسية حقيقية في وجه النظام، وهذا جراء التحولات الدستورية والسياسية العميقة بعد الحراك لسنة 2019.

فبالرغم من توفر الإطار المؤسساتي والقانوني المحفز نظريا للمشاركة السياسية في الجزائر، وبين الممارسة الفعلية التي تسجل نسبا متدنية من الإقبال على صناديق الاقتراع بلغت ذروتها في الانتخابات التشريعية لعام 2021، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة 23% وفقا لمعطيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 1(قرار المجلس الدستوري المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بموجب إعلان رقم01/ا.م.د/21 مؤرخ في 12 دي القعدة عام 1442 الموافق ل23 يونيو سنة 2021 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جري في 12 يونيو سنة 2021)

1. الإشكالية:

بالرغم من استقرار النظام السياسي في الجزائر في ظل أطر مؤسساتية وقانونية مساعدة على توفير المناخ لدعم المشاركة السياسية، إلا أن ظاهرة العزوف الانتخابي أخذت في التفاقم بشكل كبير.

وجاءت إشكالية هذه الدراسة لمحاولة فهم المفارقة القائمة بين الإطار المؤسساتي والقانوني المحفّز نظريا للمشاركة الانتخابية في الجزائر، وبين الممارسة الفعلية التي تسجّل نسبا متدنية من الإقبال على صناديق الاقتراع.

هذا التراجع الحاد الذي يدفعنا لطرح الإشكال التالي:

- **ما هي الأسباب التي أدت إلى العزوف الانتخابي؟ وإلى أي مدى يمكن للأطر القانونية والمؤسساتية أن تحد من هذه الظاهرة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية يجب البحث في التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية في النظام الجزائري؟
- ما هي مؤشرات ضعف المشاركة السياسية؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى العزوف؟

2. أسباب اختيار الموضوع:

اجتمعت عدة أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع دون غيره، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

أ- الأسباب الذاتية:

- الرغبة وحب الاطلاع على واقع المشاركة السياسية في الجزائر، وتأثيرها في النظام السياسي، باعتبارنا مواطنين جزائريين.
- الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية في الجزائر.
- حب الجزائر والرغبة في رؤيتها من بين الدول المتطورة في المجال السياسي.

ب- الأسباب الموضوعية:

- أولا الأهمية البالغة التي تكتسيها المشاركة السياسية في التأثير على النظام السياسي من جهة، وفي تفاقم مشكلة العزوف الانتخابي لدى المواطنين من جهة أخرى.
- محاولة اثراء الرصيد المكتبي في هذا المجال الذي يفتقر للأدبيات العلمية الأكاديمية.

3. أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الدراسة في كون المشاركة السياسية تلعب دورا هاما في استقرار النظام السياسي وتطور الدولة، فالمشاركة السياسية سمة للنظام السياسي تعمل على إرساء مبدأ الشرعية

وفي الوقت ذاته تسمح بممارسة ضغوط على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية، تحقيقا للهدف الأسمى ألا وهو سيادة الشعب.

وأهم ما يؤثر على المشاركة السياسة هو ظاهرة العزوف الانتخابين فدراسة هذا المؤشر ضرورية من أجل تقييم النظام السياسي ككل في جميع جوانبه.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تبين مدى تأثر النظام بنسب المشاركة السياسية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، مع تحديد كيفية تأثر المؤسساتبضعف المشاركة السياسية.
- تحديد أسباب العزوفالانتخابي من خلال دراسة وتحليل المعطيات الرقمية لمختلف السلطات.
- معرفة ماهية الآليات القانونية التي تسمح بدعم المشاركة السياسة، وبالتالي التخفيض من نسبة العزوف الانتخابي.

5. صعوبات الدراسة:

واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة العديد من الصعوبات أثرت على سهولة سيرها ويمكن إيجاز هذه الصعوبات فيما يلي:

- تشعب الموضوع كونه ذا صلة بعدة ميادين، منها السياسي، والاجتماعي، والقانوني، وحتى النفسي، مما صعب علينا ضبط الموضوع.
- ضيق الوقت حال دون الاعتماد على أدوات مساعدة مثل الاستبيان.
- قلة المراجع المتخصصة في الدراسة التحليلية الميدانية في هذا الموضوع.

6. المنهج المتبع في الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، وبالتالي تحقيق النتائج المرجوة من الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي لأنه الأكثر تناسبا مع هذا النوع من الدراسات، وهذا لتقصي ظاهرة العزوف في سياقها الزماني والمكاني.

والمنهج التحليلي وهذا بتحليل مظاهر المشاركة السياسية والعزوف الانتخابي، وتحليل المعطيات والجداول والنسب، وكذلك النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع.

7. تفصيل خطة البحث:

حيث اعتمدنا في خطة البحث التقسيم الثنائي، وهذا لتلاؤمه مع طبيعة الموضوع، حيث قسمنا الدراسة إلى فصلين رئيسيين: يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية، والذي قسمناه بدوره على مبحثين، المبحث الأول يضم ماهية المشاركة السياسية، أما المبحث الثاني أهمية المشاركة السياسية في النظام السياسي.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر، وقسمناه بدوره إلى مبحثين، خصصنا المبحث الأول على واقع المشاركة السياسية في الجزائر، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه استراتيجيات وآليات تعزيز المشاركة الانتخابية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية

تمهيد

تُعدّ المشاركة السياسية من أهم المرتكزات المرتبطة بالحياة السياسية المعاصرة، لما لها من دور أساسي في تنظيم العلاقة بين المواطن والسلطة داخل الدولة، كما تُعتبر إحدى الدعائم الجوهرية التي تقوم عليها الأنظمة السياسية الحديثة، خاصة الأنظمة الديمقراطية. فالمشاركة السياسية تُمكن الأفراد من الإسهام في إدارة الشأن العام والتأثير في عملية صنع القرار السياسي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال مجموعة من الوسائل والآليات التي يقرها النظام السياسي.

وقد حظي موضوع المشاركة السياسية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين في مجالات العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بمفاهيم الديمقراطية، والمواطنة، والشرعية السياسية، وسيادة الشعب. كما أن فعالية المشاركة السياسية تُعتبر مؤشرًا على مدى تطور النظام السياسي وقدرته على استيعاب مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع.

وتختلف أشكال ومستويات المشاركة السياسية من مجتمع إلى آخر تبعًا لطبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة ومدى احترام الحقوق والحريات العامة، إذ تتجسد هذه المشاركة من خلال الانتخابات، والترشح للمناصب السياسية، والانخراط في الأحزاب السياسية، والمشاركة في النقاشات العامة، وغيرها من الأنشطة السياسية التي تسمح للمواطن بالتعبير عن آرائه والدفاع عن مصالحه.

وانطلاقًا من ذلك، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية، من خلال دراسة ماهيتها ومظاهرها، ثم إبراز أهميتها داخل النظام السياسي ودورها في تعزيز الشرعية السياسية وتكريس مبدأ سيادة الشعب.

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية

يُعدّ موضوع المشاركة السياسية من المواضيع الأساسية في علم السياسة، لما له من أهمية كبيرة في تنظيم العلاقة بين المواطن والسلطة داخل الدولة، إذ تمثل المشاركة السياسية الوسيلة التي يعبّر من خلالها الأفراد عن آرائهم واتجاهاتهم ويساهمون في التأثير على القرارات والسياسات العامة. كما تعكس مدى وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وتُعتبر مؤشرًا على درجة تطور النظام السياسي واستقراره.

وقد حظي مفهوم المشاركة السياسية باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين، نظراً لتعدد أشكالها ومستوياتها واختلاف أساليب ممارستها من مجتمع إلى آخر، حيث تتجسد من خلال مجموعة من القنوات والآليات التي تسمح للأفراد بالمساهمة في الحياة السياسية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما أن فعالية هذه القنوات تؤثر بشكل كبير في قدرة المواطنين على التأثير في عملية صنع القرار داخل النظام السياسي.[1]

وانطلاقًا من ذلك، سنتناول في هذا المبحث ماهية المشاركة السياسية من خلال مطلبين أساسيين، حيث نخصص المطلب الأول لمفهوم المشاركة السياسية، بينما نتطرق في المطلب الثاني إلى مظاهر المشاركة السياسية المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

يُعد مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، إذ يعكس مدى انخراط المواطن في الحياة العامة وتأثيره في صنع القرار. كما يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، ويشكل مدخلًا نظريًا لدراسة أشكال وأساليب المشاركة المختلفة.

[1] عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)،ص.11.

الفرع الأول: تعريف المشاركة السياسية

بهدف ضبط تعريف واضح للمشاركة السياسية يجب ابتداءا بيان مفهوم المشاركة بصفة عامة انتهاءا بمفهوم السياسة.

المشاركة لغة:" تعني المساهمة.

أما اصطلاحا فهي تعني:" أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن، وذلك للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي[1]، كما تعني أيضا" وجود الأهداف الوجدانية للمشاركة لدى الأفراد وتحولها إلى أهداف معرفية لحل مشاكلهم البيئية سواء بالمشاركة في اتخاذ القرارات والتنفيذ، أو المتابعة والتقييم التي يكتسب الأفراد من خلالها أهدافا مهارية[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن المشاركة قد تعني وجود علاقة تضامن بين أفراد المجتمع الواحد، بحيث يلتقون في نقطة هامة وهي الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمعهم، هذا الأخير الذي يقع على عاتقه إتاحة الفرصة لأفراده للمشاركة على قدم المساواة، وأن لا يحرمهم منها بسبب العرق أو اللون أو الدين أوالمكانة الاجتماعية، لأن مظاهر العنصرية هذه تعتبر عائق في سبيل تطور المجتمعات من الناحية السياسية، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نخلق تنمية سياسية وأن نبني دولة قوية بمجتمع عنصري، إقصائي لا يشارك الجميع في صنع سياساته التنموية في جميع المجالات، وخير مثال حي يؤكد كلامنا هو المجتمع الأمريكي الذي أصبح قوي ومتحضر بعدما تجاوز فكرة التمييز العنصري بنسبة كبيرة جدا وتبنى مبدأ الحق مقابل الواجب، وأتاح الفرصة للشعب أصحاب البشرة السوداء للمشاركة في بناء الدولة

---

[1] سربست نبي، "مفهوم المشاركة السياسية في الدول الحديثة"، تم تصفح الموقع يوم: 8/05/2026
https://www.welateme.info/erebi/modules.php

[2] طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، (القاهرة: دارغريب للطباعة والنشر, 2000), ص ص 106، 107.

والمجتمع، فكانت النتيجة أن أصبح العنصر الأسود يبدع ويشرف دولة أمريكا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والرياضية ..... الخ.

السياسة لغة:

مصدر الأساس، فيقال ساس الناس سياسة أي تولي قيادتهم ورئاستهم والسياسية هم قادة الأمم ومدبرا شؤونها هي تعني الدولة المدنية[1]

السياسة اصطلاحا:

هي توزيع المصالح وكذلك تقل السلطة بحيث يتم تحديد مجال النشاط الذي يجب أن تمارسه الجهات أولا الأشخاص المسؤولة[2]

– **اما ماكس فيبر**فيعرفها بانها: تعني السياسة المشاركة في السلطة أو القدرة على التأثير في توزيعها بين الدولة أو الدول[3]

تأسيسا علي ما سبق يمكن تعريف المشاركة السياسية علي انها:

إتاحة الفرصة للموطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهامه في استصدار القرارات".

كما تعد بأنها عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات الاستفتاءات ....[4]

أما السيد **عبد الحليم الزيات** فيعرفها:

---

[1]طه السيد أحمد الرشيدي، حق المشاركة في الفقه الإسلامي والقانون الروماني،(مصر: مكتبة الوفاءالقانونية، 2010)، ص 17.

[2] Max webet,lesavant et le politique,(chicentimir :une collecliomdeivlopee encollaboration),p29.

[3]قحطان أحمد الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، ط. 2، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2014)، ص 15.

[4]محمد أمين العجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 12، (نوفمبر2017 ص 243.

على أنها عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتوصل، يعتبر عن اتجاه عقلاني رشيد يتبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية[1]

ويعرفها **أبو بكر علي إبراهيم الهبيل:**

بأنها العملية التي تساهم من خلالها المواطنون في صنع القرارات السياسية والمساهمة في اختيار الأشخاص في المواقع الرسمية للدولة عن طريق التصعيد الشقي، والاشتراك في المناقشات السياسية وفي المؤتمرات الشعبية الأساسية.

اما علي جبلي يعرفها:

بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون له الفرصة لأنّ يسهم في وضع الأهداف العامة وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها وتتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة[2]

من خلال ما سبق يتضح بان للمشاركة السياسية العديد من التعريفات التي تتميز تبعا لاختلاف التوجهات السياسية والفكرية ونجد لها بعض التعاريف عند المفكرين الأجانب حيث

عرف بعض مفكري الغرب أمثال**جيرنت بيري GeraintParry** المشاركة السياسية بأنها:

(اشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية، مع توقع المشارك أنه قادر على التأثير في القرارات)[3].

---

[1] مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، ط. 1 ، (ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيعوالإعلان، د س ن) ص 365.

[2] علي جبلي، الشباب والمشاركة السياسية مجالات علم الاجتماع المعاصر، (الاسكندرية: دار المعرفةالجامعية، 1985)، ص 129.

[3] محمد سيد فهمي، المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث، (مصر: دار الوفاء للنشروالتوزيع،2004)، ص 70.

اما في الجزائر فقد عرفها الباحث الجزائري

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نضع تعريفا جامعا للمشاركة السياسية علي انها: العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه من خلال اسهامه في الحياة السياسية بجميع الاشكال المتاحة قانونا بطريقة مباشرة او غير مباشرة بغية التأثير في صنع القرارات.

الفرع الثاني: خصائص المشاركة السياسية: تتميز المشاركة السياسية بجملة من الخصائص والمميزات يمكن حصرها في النقاط التالية:

-المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي، حيث يقوم المواطنين بتقديم جهودهم التطوعية نتيجة لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.

- المشاركة سلوك مكتسب، يتعلمه الفرد عن طريق تفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

- المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة، تهدف إلى إشراك كل أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية في المعرفة، الفهم، التخطيط، التنفيذ، الإدارة، الاشتراك، التقويم، تقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.

- للمشاركة مجالات مختلفة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، يمكن أن يشارك الفرد في أحدها أو في كلها في آن واحد، قد تكون المشاركة الجماهيرية محلية أو إقليمية أو قومية.

- المشاركة حق وواجب في آن واحد لكل فرد من أفراد المجتمع.

- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، هذا ما يعني تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنها كذلك وسيلة لتمكين الجماهير من القيام بدور محوري في دفع عجلة التنمية، كما تقوم المشاركة بتوحيد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تعمل على

بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك، والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها. [1]

يرى الدكتور "حسن الظاهر" عشر قضايا تعتبر بمثابة خصائص لها هي:[2]

– أن المشاركة السياسية هي مجرد أداة لتحقيق هدف وهو الحرية السياسية.

– المشاركة السياسية ليست هي الديمقراطية، بل هي مجرد مبدأ من ستة عشر مبدأ تقوم عليها الديمقراطية من المنظور الغربي.

– أن المشاركة السياسية سلوك إيجابي يختلف من مجرد الاهتمام من زاوية ومن زاوية أخرى يختلف عن نقيض المشاركة التي هي اللامبالاة السياسية.

– المشاركة تحتاج الى ضمانات وإجراءات تكفل ممارستها ممارسة فعلية.

– يجب أن لا تكون المشاركة السياسية نتيجة ضغوطات التي قد تمارسها السلطة على المواطنين للتأثير في درجة وكيفية مشاركتهم.

– تأتي المشاركة من الإقناع من ثم فهي ترتبط ارتباطا عضويا بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.

– إن المشاركة السياسية لا تتم في غياب الحرية الإعلامية وتدفق المعلومات من القيادة إلى القاعدة والعكس صحيح.

---

[1] عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، تقديم: محمد سعد أبو عامود، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004. ص ص 183-184

[2] نبيل ادريس، مظاهر ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية في الجزائر ، مجلة الجزائرية للسياسات العامة مجلد رقم1 ديسمبر 2013ص23

– تشمل المشاركة السياسية القيادة على الصعيد القومي، القيادات المحلية نشاط الأعضاء في أي تنظيم وقادة الرأي من غير الرسميين.[1]

هناك من يحدد ثلاث خصائص رئيسية للمشاركة هي:

– الفعل action: يعني الحركة النشطة للجماهير في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف.

– التطوع: بمعنى أن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم بدون أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

– الاختيار: يعني إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقيادة السياسية والإحجام عن تقديمها في حالة تعارض العمل السياسي مع مصالحهم وأهدافهم[2]

يضيف إلى ذلك "أحمد عزت راجح" أن المشاركة هي نظام يقوم على الشورى والقيادة الديمقراطية لا على القوة أو الإملاء أو الفرض، يضاف الى ذلك أن الناس يرفضون الأمر، لكنهم يؤثرون التفكير والنقاش فيما يهمهم من قضايا وأمور.[3]

المطلب الثاني: مظاهر المشاركة السياسية

تتجلى المشاركة السياسية في مجموعة من الممارسات والسلوكات التي يقوم بها المواطنون للتعبير عن آرائهم والتأثير في الحياة السياسية. وتختلف هذه المظاهر باختلاف الأنظمة السياسية

---

[1]سعود محمد ناصر الشاوش، المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن1990–2001،رسالة ماجستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراساتالعربية، القاهرة، 2002.ص ص 19–20

[2]سعود محمد ناصرالشاوش، مرجع سابق ص ص 20–21

[3]سعيد أحمد أبو حليقة، تطور الفكر الاجتماعي والمشاركة السياسية في ليبيا، رسالةماجستيرفي علم الاجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999.، ص54

ومستوى الانفتاح الديمقراطي، حيث تشمل الحقوق الدستورية مثل الانتخاب والترشح، إلى جانب الانخراط في النشاط الحزبي والمشاركة في النقاش العام حول قضايا الدولة.[1]

الفرع الأول: الحق في الانتخاب والترشح

إن فكرة الانتخاب هي مسألة إستراتيجية لتحقيق المنطق الديمقراطي عن طريق فتح المجال للمشاركة السياسية الفعلية، ذلك أن تأثيرات الفئات الشعبية في التوجهات السياسية للبلاد، لا تتم بصورة فعالة وحقيقية إلا عن طريق ممارسة الانتخاب.

ويعرف الانتخاب بصور متعددة منها أنه:" اختيار شخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين من طرف مجموعة من الأفراد لتمثيلهم في حكم البلاد"[2]

ويعرفه الفقه الفرنسي بأنه:" حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة"، ويضيف الفقه الدستوري إلى الانتخاب وصف "السياسي" الذي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الوطنية ويشمل الانتخاب السياسي رئيس الدولة والانتخابات التشريعية والاستفتاءات [3]

فالانتخاب السياسي يتحلى في فكرة المواطنة ويتميز عن كل الانتخابات الأخرى التي ينعدم فيها عنصر السيادة الوطنية وكذا صفة العمومية، كالانتخابات المتعلقة بالجمعيات على اختلاف أهدافها والانتخابات النقابية، كون هذه الانتخابات لا يمارس فيها أصحاب الحق السيادة الوطنية كما أنها مقصورة فقط على أفراد من نفس المهنة أو التوجه، بعد أن لعبت الديمقراطية دورا كبيرا في جعل الانتخاب عاما، لتمكين أكبر عدد من المواطنين من المشاركة الإيجابية [4]

---

[1] نبيل ادريس، مظاهر ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية في الجزائر ، مجلة الجزائرية للسياسات العامة مجلد رقم1 ديسمبر 2013ص27

[2]أحمد رشاد يحي الرصاص، النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995،ص36

[3]محمد عبد اللطيف، إجراءات القضاء الدستوري، القاهرة: دار النهضة العربية، 1989، ص85

[4] محمد عبد اللطيف، المرجع السابق، نفس الصفحة.

وبذلك أصبحت فكرة الاقتراع العام اليوم مرتبطة بالمبادئ الديمقراطية التي انتشرت في العالم، مما دفع بكل الأنظمة إلى استخدام تعبير الديمقراطية تحقيقا لرغبة شعوبها وجعل الاقتراع العام الوسيلة الوحيدة التي يشترك فيها أفراد الشعب في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية المختلفة وفي المناصب العليا، على أن تحدد الطريقة المناسبة لهذا الاختيار بحسب الظروف السياسية والاجتماعية التي تراها الدولة أكثر ملائمة، وهي كالآتي [1]

الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر:

يتحدد من خلال العلاقة القائمة بين الناخب والنائب في عملية الاختيار فعندما يتولى الناخبون اختيار أعضاء الهيئات النيابية أو رؤساء الدول مباشرة ودون وسيط فإن الانتخاب يكون مباشرا، أما إذا اقتصر دور الناخب على اختيار مندوبين لتمثيله في اختيار أعضاء الهيئات النيابية أو رؤساء الدول يكون الانتخاب غير مباشر بمعنى أن ناخبي الدرجة الأولى لا يختارون الحكام والنواب مباشرة وإنما يمنحون توكيلا لعدد منهم بهذه المهمة.

الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

يتحدد حسب عدد النواب في الدائرة الانتخابية وأسلوب اختيارهم، وعليه يكون الانتخاب فردي عند قيام الناخبين باختيار مرشح واحد في الدائرة الانتخابية، حيث يعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة

إن فكرة الانتخاب كمسألة إستراتيجية لتحقيق المنطق الديمقراطي، عن طريق فتح المجال للمشاركة السياسية الفعلية ذلك أن تأثيرات الفئات الشعبية في التوجهات السياسية للبلاد، لا تتم بصورة فعالة وحقيقية إلا عن طريق ممارسة الانتخاب.

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

والانتخابات في الدولة ذات الاتجاه الديمقراطي تمنع فيه كل تفويض مشروط ومقيد مسبقا، باعتبار أن الممثلين المنتخبين ينوبون عن الشعب بمجموع أفراده وليس عن المقاطعة التي انتخبتهم فقط.

وتظهر هذه المشاركة الانتخابية للمواطن من خلال إسهامه في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، انتخابات المجالس الإقليمية والمجالس البلدية، وتبدو هذه المشاركة في حياة المواطن في كونها مثل لديه بمثابة سلوك يبرز به إمكانية الضغط على سياسة الحكومة وكرد فعل على الضغوطات التي تمارسها عليه وعلى المجتمع الإدارات والسلطة.

وتمتد أهمية المشاركة الانتخابية للمواطن إلى الحد الذي يجعل من المشاركة في التصويت أو الامتناع عنه كمسألة لها من الدلالات السياسية التي قد تكون لصالح حزب أوآخر أو أن تكون في غير صالح لهذا الحزب أو حزب آخر، ذلك أن الانتخاب له تأثير على سلوك النخب كما له تأثير على سلوك المنتخب.

لا تقتصر المشاركة السياسية على ممارسة حق الانتخاب فقط، بل تشمل أيضًا حق الترشح الذي يُعد من أهم الحقوق السياسية التي تكفل للمواطن إمكانية الوصول إلى المناصب السياسية والمشاركة المباشرة في إدارة الشأن العام. فحق الترشح يُعتبر مظهرًا من مظاهر الديمقراطية الحديثة، لأنه يسمح بتعدد الآراء والبرامج السياسية، ويفتح المجال أمام المواطنين للتنافس من أجل تمثيل الشعب داخل المؤسسات المنتخبة [1]

يُقصد بحق الترشح تمكين المواطن الذي تتوفر فيه الشروط القانونية من التقدم لشغل منصب سياسي أو تمثيلي، سواء تعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية أو التشريعية أو المحلية، وذلك في إطار احترام القوانين المنظمة للعملية الانتخابية[2]

[1] عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والنظم السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 221

[2] ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 312

.يُساهم حق الترشح في تكريس مبدأ المساواة السياسية بين المواطنين، من خلال منح جميع الأفراد فرصة المشاركة في المنافسة السياسية دون تمييز، وهو ما يعزز مبدأ السيادة الشعبية ويمنع احتكار السلطة من طرف فئة معينة[1]

ومن جهة أخرى، فإن فتح المجال أمام المواطنين للترشح يساعد على تجديد النخب السياسية وظهور قيادات جديدة قادرة على التعبير عن تطلعات المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الحياة الديمقراطية وتحقيق التداول السلمي على السلطة [2]

. ويُعد حق الترشح كذلك وسيلة فعالة لتجسيد التعددية السياسية، لأن تعدد المرشحين والبرامج السياسية يمنح الناخب حرية الاختيار بين توجهات مختلفة، مما يزيد من فعالية المشاركة السياسية ويقوي شرعية المؤسسات المنتخبة [3]

الفرع الثاني: النشاط الحزبي وحق المشاركة في النقاش السياسي العام للدولة

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية للمواطن إن العوامل السياسية المستجدة عبر العالم تبين أن المشاركة السياسة للمواطنين قد تزيد أو تتقلص تبعا لنوعية النظام السياسي السائد في أي دولة ومدى أخذه بفكرة المعارضة فمتغيرات الواقع الراهن السياسي للوقت الراهن قد جعلت من الناخبين يقبلون بالأحزاب السياسية ويتأثرون بها أكثر من تقبلهم للأنظمة الحاكمة. وهذا يعني أن المواطن الحالي أصبح لكثر تأثرا بالحزب في إطاره العام وببرامجه التي يطرحها من تأثره بالمترشحين كأشخاص وهو الأمر الذي يزيد من أهمية وجود الأحزاب السياسية في أي دولة تأخذ بالمنهج الديمقراطي لأن وجود هذه الأحزاب سيؤدي إلى التنوع في البرامج المطروحة وبالتالي إعطاء فرضية لكبر لممارسة الاختيار بين عدة برامج وتحديد الأفضل من بينها.

---

[1] سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 145

[2] محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969، ص 287

[3] عمار بوحوش، الاتجاهات السياسية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 141

ثم أنه وبالنظر إلى المهام والتي يفترض أن تضطلع بها الأحزاب السياسية إزاء المواطنين، عن طريق ما يمكن أن تقوم به من عمل في مجال تأطير الناخبين بتوعيتهم سياسيا، بما يمكن هؤلاء من فهم أفضل للأحزاب السياسية وتفسيرها وكذا تنظيم علاقتهم مع ممثليهم المنتخبين حثهم على المشاركة في مختلف الأنشطة السياسية وخاصة المشاركة في الانتخابات تعبئتهم ضد كل قرار لا يخدم مصالحهم، ثم توحيد أرائهم المتفرقة ودمجها في شكل إدارة عامة موحدة من أجل المصلحة العامة فمثل هذه المهام وإن هي قامت بها الأحزاب السياسية على لكمل وجه، فإنه ما من شك أنها ستزيد من مفعول المشاركة السياسية للمواطن، ومن ثم يصبح هذا الأخير مهما كان مركزه في المجتمع الذي يعيش في كنفه، لكثر قناعة بالدور المنوط به على مستوى الحياة السياسية لمجتمعه من خلال المشاركة التي يبديها في تصور وصياغة الأهداف العامة، والمساهمة في اقتراح الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

وعموما فإن أي حزب سياسي يتطلع لأن يكون له تأثير على الرأي العام، وأن يكون له دور في اختيار الحكام وفي المراقبة السياسية لعمل الحكومة، ولتحقيق هذا الهدف يعمل كل حزب على البحث على انتسابات جديدة وجمع عناصر بارزة وذات تأثير معتبر في الأوساط السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ليضمها إلى صفوفه.

كما تطمح كل الأحزاب لأن تكون كهمزة وصل فاعلة بين المواطنين والحكومة وهي لذلك تعمل على تحويل الفكر الاجتماعي في المجتمع إلى سلوك سياسي عن طريق تكييف في صيغة برامج ومطالب تعرضها على الحكومة وبتحقيق التواصل بين السلطة والمواطنين، تكون الأحزاب السياسية قد ساهمت فعلا في تكييف العلاقة السياسية فيما بين المواطن والدولة، وبالتالي التأثير على المواطن وحمله على وجوب لعب دوره وإبداء مشاركته في النشاط السياسي المتفاعل في الدولة، وبالتالي التأثير على المواطن وحمله على وجوب لعب دور، وحول هذا الدور الذي تسعى إليه الأحزاب السياسية، يقول المفكر السياسي "دافيد آبتر" إن إحدى الوظائف الأساسية للأحزاب

السياسية هي الرأي العام وقياس مواقفه، ونقلها إلى المسؤولين الحكوميين والزعماء المسيرين، وذلك بطريقة يصبح معها الحكام والمحكومون والرأي العام والسلطة قريبين بعضهم من بعض"[1]

ولكن إذا كنا نتصور أن الأدوار المشار إليها هي مهام يفترض أن يضطلع بها أي حزب سياسي مهما كان اتجاهه السياسي، حتى نبذي مساهمته بالكيفية التي تدعو إليها المصلحة العامة للدولة.

المبحث الثاني: أهمية المشاركة السياسية في النظام السياسي

تعتبر المشاركة السياسية من أبرز الركائز التي تقوم عليها الأنظمة السياسية الحديثة، باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها إشراك المواطنين في إدارة الشأن العام وصنع القرارات السياسية. كما تساهم في تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والشرعية السياسية، من خلال تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية بحرية ومسؤولية. لذلك أصبحت المشاركة السياسية مؤشرًا مهمًا لقياس مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية واستقرارها، لما لها من دور في تدعيم شرعية المؤسسات وتحقيق الاستقرار السياسي وترسيخ مبدأ المواطنة والتداول السلمي على السلطة.

المطلب الاول: دور المشاركة السياسية في تعزيز شرعية النظام السياسي

تلعب المشاركة السياسية دورا مهنا واساسيا في إرساء الشرعية للنظام السياسي لأي دولة، وذلك من خلال تعزيز مبدأ الاستقرار السياسي وشرعية المؤسسات، وكذلك ترسيخ مبدا المواطنة والتداول على السلطة، وكل هذا من أجل خلق بيئة سياسية مستقرة.

[1] محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعاتالجامعية، الجزائر، 1990، ص 141.

الفرع الاول: تعزيز الاستقرار السياسي وتجسيد شرعية المؤسسات

تُعدّ المشاركة السياسية من أهم الدعائم التي يرتكز عليها النظام السياسي الحديث، لأنها تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز شرعية المؤسسات المختلفة، من خلال إشراك المواطنين في إدارة الشأن العام وتمكينهم من التعبير عن آرائهم ومطالبهم بطرق قانونية وسلمية. فكلما اتسعت دائرة المشاركة السياسية داخل المجتمع، زادت قدرة النظام السياسي على احتواء مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية، وتقليص مظاهر التوتر والصراع السياسي[1]

ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين المشاركة السياسية واستقرار النظام السياسي علاقة وثيقة، حيث أشار "هينغ تون" إلى أن استقرار النظم السياسية يتحدد من خلال طبيعة العلاقة القائمة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية، لأن الأنظمة التي تسمح بمشاركة واسعة للمواطنين تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار والمحافظة على استمراريتها مقارنة بالأنظمة التي تُقصي المواطنين من الحياة السياسية [2]

تبرز أهمية المشاركة السياسية في كونها وسيلة فعالة لامتصاص الضغوط الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع، إذ تسمح للمواطنين بالتعبير عن مطالبهم ومواقفهم من خلال الانتخابات والأحزاب السياسية وجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني، بدل اللجوء إلى العنف أو الاحتجاجات غير القانونية. وبالتالي فإن المشاركة السياسية توفر قنوات شرعية للتواصل بين السلطة والمجتمع، الأمر الذي يساهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي [3]

---

[1] عمان بوقراح، "التعددية والمشاركة السياسية من منظور الأحزاب الإسلامية في الجزائر"، مداخلة ألقيت في ملتقى دولي موسوم بـ: إشكالية المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر: الواقع والرهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 08 ماي 2014، ص11

[2] نعمان بوقراح، المرجع نفسه، ص11

[3] طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص17.

تضفي المشاركة السياسية الشرعية على الحكم، وتساهم في تعزيز الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي، وكسر الحواجز المناطقية والاجتماعية والطائفية، مما يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وترسيخ الحقوق السياسية على قدم المساواة[1]

كما أن المواثيق الدولية أكدت هذا الحق، حيث نصت المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل شخص في إدارة الشؤون العامة لبلاده مباشرة أو عبر ممثلين يُختارون بحرية، كما أكدت على أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، وتظهر من خلال انتخابات دورية نزيهة تضمن حرية التصويت والمساواة بين الناخبين[2]

من جهة أخرى، تؤدي المشاركة السياسية دورًا مهمًا في تجسيد شرعية المؤسسات السياسية، لأن شرعية أي مؤسسة سياسية ترتبط بمدى قبول المواطنين بها واعترافهم بحقها في ممارسة السلطة. فحين يشارك المواطنون في انتخاب ممثليهم والمساهمة في صناعة القرار السياسي، فإنهم يمنحون بصورة غير مباشرة الشرعية للمؤسسات الناتجة عن تلك المشاركة، سواء تعلق الأمر بالمجالس المنتخبة أو الهيئات التنفيذية أو مختلف أجهزة الدولة[3]، أن المشاركة السياسية من أبرز مظاهر الديمقراطية الحديثة، لأنها تقوم على مبدأ إشراك الشعب في الحكم وعدم احتكار السلطة من طرف فئة معينة.

---

[1] بمراح محمد جواد،واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تحقيق الاستقرار السياسي، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، جامعة أبي بكر بلقايد، قسم العلوم السياسية، تلمسان المجلد 2، العدد 2، سنة ديسمبر 2023 ص30

[2] بمراح محمد جواد،نفس المرجع ص33

[3] سعاد بن قنة، المشاركة السياسية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص49

ولذلك فإن الانتخابات تُعتبر الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها تجسيد الإرادة الشعبية ومنح الشرعية للحكام والمؤسسات السياسية، إذ تسمح للمواطنين باختيار ممثليهم بحرية ومحاسبتهم عند التقصير.[1]

وتظهر أهميتها أيضًا في مساهمتها في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، حيث تؤدي إلى تدريب الأفراد على ممارسة حقوقهم السياسية وتحمل مسؤولياتهم تجاه المجتمع والدولة، مما يعزز ثقافة الديمقراطية والالتزام بالقانون واحترام المؤسسات السياسية [2]

إضافة إلى ذلك، تساعد المشاركة السياسية على تقوية الوحدة الوطنية وتعزيز روح الانتماء والولاء للدولة، خاصة عندما يشعر المواطن أن صوته مسموع وأن له دورًا فعّالًا في توجيه السياسات العامة وصنع القرارات التي تمس حياته اليومية. وهذا ما يؤدي إلى زيادة الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتقوية العلاقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية [3]

أن توسيع مجالات المشاركة السياسية أمام مختلف فئات المجتمع يساهم في تحقيق المساواة السياسية وتكافؤ الفرص، ويحدّ من مظاهر التهميش والإقصاء السياسي، وهو ما يقلل من احتمالات الصراع وعدم الاستقرار. لذلك فإن الأنظمة السياسية الديمقراطية تسعى دائمًا إلى تعزيز المشاركة السياسية باعتبارها وسيلة لتحقيق الاستقرار وتجسيد الشرعية الديمقراطية للمؤسسات[4]

وبالتالي، يمكن القول إن المشاركة السياسية لا تقتصر فقط على كونها حقًا من حقوق المواطنين، بل تُعتبر أيضًا ضرورة سياسية واجتماعية لضمان استقرار النظام السياسي

---

[1] سعاد بن قنة، المرجع نفسه، ص49

[2] طارق محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص16.

[3] سعاد بن قنة، المرجع السابق، ص49.

[4] طارق محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص17.

واستمرار مؤسساته بصورة شرعية وديمقراطية، لأنها تساهم في تحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع

الفرع الثاني: ترسيخ مبدا المواطنة والتداول على السلطة

تبرز المشاركة السياسية كحق من حقوق المواطنة السياسية، وما سيكشفه هذا العنصر كيفية تأثير المشاركة السياسية على تعزيز المواطنة، هذه الأخيرة بترسيخها يتعزز الاستقرار السياسي

أولا: مفهوم المواطنة: مرّ مفهوم المواطنة بمحطات تاريخية حتى وصل إلى مدلوله المعاصر؛ وهو ما سيتم توضيحه من خلال المفهوم التقليدي و الحديث للمواطنة.

المفهوم التقليدي: شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا أنموذجا لمفهوم المواطنة و رغم قصور مفهوم المواطنة من حيث الفئات التي يشملها و عدم تغطيته لبعض الجوانب التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة إلا أنه نجح في تحقيق المساواة بين الأفراد من إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولا إلى تداول المناصب العامة ما يعني أن مفهوم المواطنة في دولة أثينا يقترب كثيرا من المفهوم المعاصر للمواطنة و يعتبر أساس من أسسها. [1]

وقد قدم (أرسطو) أشهر فلاسفة هذا لعصر اليوناني في مؤلفه (السياسة) معنى المواطنة وشروطها و علاقتها بأنظمة الحكم المختلفة، وقد أكد أرسطو على فكرة مفادها أن الفرد لا يكون مواطنا بمحل الإقامة و بمجرد المداعاة لدى القضاء مدعيا أو مدعى عليه لأن هذا قد يكون أيضا من حق الأجانب[2]

[1] على خليفة الكواري، " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية". في مؤلف: المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص16

[2] مصطفى النشار، الحرية و الديمقراطية و المواطنة. القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2009، ص 25.

ثانيا: ابعاد المواطنة:

يتجلى من هذا التعريف أن المواطنة تُكتسب من الانتماء للوطن، تزيد بشيوع قيم العدالة الحرية والمساواة وإيفاء الحقوق مقابل الالتزام بالواجبات من جهة، وبتجاوز الولاءات الضيقة من جهة أخرى، وهو الذي يبرر تركيز التعريف على الصلة الوثيقة بين المواطنة والديمقراطية، وعلى ضوء التعريف المقدم يتبين أن هناك أربعة أبعاد للمواطنة هي:

1. **بعد قانوني:** ذلك الوضع القانوني يشمل التمتع بالحقوق؛ كالحقوق المدنية السياسية و الاجتماعية والالتزام بالواجبات كدفع الضرائب و طاعة القوانين .
2. **بعد اجتماعي:** يتحدد بانتماء الفرد للمجموعة هذا الانتماء محاولة لتشكيل الهوية ومن ثم الولاء.
3. **بعد ثقافي سلوكي:** فالعادات والقيم والأعراف الاجتماعية ؛ تعمل بشكل لا واع على اندماج المواطنين بالحياة الاجتماعية وبالتالي تحديد الحقوق والواجبات وممارستها على ارض الواقع
4. **بعد سياسي:** تبدو المواطنة اليوم اقرب إلى نمط سلوكي مدني و إلى مشاركة نشطة في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية ، فالمواطن الصالح مشارك في لحياة العامة بكل تفاصيلها[1]

فالمواطنة هي تمتع الشخص بالحقوق و والواجبات و ممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة تعرف كذلك بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون في دولة المواطنة، جميع المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات لا تمييز بسبب الدين أو النوع أو اللون أو العرق، فالقانون يحقق المساواة داخل المجتمعات. ج- شروط المواطنة: تتطلب المواطنة مجموعة من الشروط كي تنشط بفعالية و هي:

---

[1]ظاهر محسن هاني الجبوري، " مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل". مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية.المجلد 18 . العدد 2010 .1. متحصل عليه من :

http://ww.uobabylon.edu.iq/../humanities_edl_18.doc بتاريخ: 11.-05-2025.

وضع اجتماعي يستجيب للحاجات الأساسية للمواطن يغيب فيه التهميش و الإقصاء الاجتماعي، و يتوفر على العيش الكريم للمواطن.

مؤسسات تعليمية تنشئ الأجيال على قيم المواطنة. <وجود نظام قانوني متشبع بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فلا يمكن أن تزدهر قيم المواطنة في ظل بيئة تخنق الإبداع، غير داعمة للحرية والمساواة وحقوق الإنسانونظام قضائي لا يتسم بالحيادية و المصداقية.

وجود مجتمع مدني فاعل؛ إن استقلال المجتمع المدني هو دعامة للحرية و إشاعة المواطنة وركيزة أساسية لتحقيق المصلحة العامة وكمانع لتغول السلطة وضاغط عليها كي تحسن من سلوكها في تدبير الشأن العام.[1]

الولاء للوطن الذي يعد من أرقى شروط المواطنة حيث يتجسد في نبذ الولاءات الضيقة الجهوية والعشائرية سلوكاو ممارسة.

د. مظاهر المواطنة: بعدما تشيع و تزدهر قيم المواطنة فإن ذلك يكون له انعكاس على الاتي:

شيوع ثقافة السلوك المدني: هذا الأخير الذي يحيل إلى مجموعة من المعاني يتداخل فيها السلوك لفردي بالجماعي و علاقتهما بالمنظومة القانونية و نسق القيم السائدة، فيصبح يتسم بالتحضر و لمدنية وتحقيق المصلحة العامة ويسود حس المواطنة والسلوك المدني الايجابي و تجسيد المسؤولية الاجتماعية واحترام قواعد العيش المشترك.

الالتزام بالقانون: إن ثقافة احترام القانون تعبر عن الالتزام الواعي من الأفراد والجماعات بالقواعد القانونية هذا الذي لن يكون في ظل غياب المبدأ الدستوري سيادة و سمو القانون.

[1] أحمد بودراع، " المواطنة: حقوق و واجبات . المجلة العربية للعلوم السياسية. العددان 43.-44 صيف – خريف .2014ص ص 147-151.

المشاركة في الحياة العامة عبر آليات وأشكال مختلفة منها انتخاب السلطة التشريعية. المواطنة الضريبية؛ باقتناع المواطن بشرعية الضريبة التي تتحول الى مساهمة في انجاز خدمات و مرافق ينتفع منها الجميع [1]

علاقة المشاركة السياسية بالمواطنة: إن المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، فالمشاركة السياسية تعيد إنتاج العقد الاجتماعي بالتالي تعبير عملي عن المواطنة؛ بالتساوي في الحقوق المدنية والحريات الأساسية، كما يمكن القول أن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فهي المحدد للفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق، لأن الوطنية تتنافى مع الامتيازات والنظام الذي يقوم على الامتيازات وتسلسل الولاءات ليس نظاماً وطنياً، فلا تكاد تنفصل

حقوق الفرد في مجتمع من المجتمعات عن حريته، وكلما انتقصت حقوق الفرد انتقصت حريته والعكس صحيح، لذلك ينبغي على سبيل المثال البحث في حرية المرأة ومدى مشاركتها في الحياة العامة من خلال ما نالته من الحقوق، والبحث في حقوق المرأة من خلال ما تتمتع به من حرية. فالمشاركة السياسية ليست ذلك الحق بل الواجب أيضا للمواطنة ، وتجسيدها بالشكل الفعال لن يكون في ظل ضعف اهتمام المواطن بالشأن العام، واقتصار اهتمامه على مصلحته الشخصية، وعدم وجود حس وجداني عال بحب الوطن و الانتماء إليه، فهذا محفز لخلق بيئة غير مستقرة، فشعور المواطن [2]

بأن حق مشاركته سياسيا مكفول يزيده دافعا على القيام بواجباته و منه يتحقق التوازن بين الحقوق و الواجبات الذي من شأنه المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي، وإذا استقر المواطن

[1] المرجع نفسه، ص ص151.-155

[2] المرجع نفسه، ص ص151-155.

بالانتماء إلى جتمع سياسي معين كان سباقا بالضرورة إلى المشاركة في تقرير شؤونه و العمل على تطويره.

كما تؤدي المشاركة السياسية دورًا محوريًا في تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة، الذي يُعدّ من أبرز الأسس التي تقوم عليها الأنظمة السياسية الديمقراطية الحديثة، إذ يسمح هذا المبدأ بانتقال السلطة من جهة سياسية إلى أخرى بطرق قانونية وسلمية، استنادًا إلى إرادة الشعب المعبر عنها من خلال الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة. فالمشاركة السياسية تمنح المواطنين الحق في اختيار ممثليهم ومحاسبتهم، الأمر الذي يؤدي إلى تجديد النخب السياسية ومنع احتكار السلطة من طرف فئة أو حزب معين، وهو ما يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي داخل الدولة[1]

وتُعتبر الانتخابات الآلية الأساسية التي يتم من خلالها تجسيد التداول السلمي على السلطة، لأنها تُمكن المواطنين من التعبير عن إرادتهم السياسية بحرية، كما تسمح بتغيير الحكام بصورة شرعية وقانونية دون اللجوء إلى العنف أو الانقلابات أو الصراعات المسلحة. لذلك ترتبط الديمقراطية الحديثة بوجود انتخابات دورية تضمن تكافؤ الفرص بين مختلف القوى السياسية، وتُكرّس مبدأ سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطة [2]

كما تلعب الأحزاب السياسية دورًا مهمًا في تحقيق التداول السلمي على السلطة، باعتبارها مؤسسات سياسية تعمل على تنظيم المشاركة السياسية وتأطير المواطنين سياسيًا، إضافة إلى إعداد النخب السياسية القادرة على تولي المسؤوليات العامة. فالأحزاب السياسية تُتيح التنافس بين مختلف البرامج والأفكار السياسية في إطار احترام الدستور والقانون، مما يساهم في تجسيد التعددية السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم [3]

---

[1] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص88.

[2] جان جاك روسو، *العقد الاجتماعي*، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص57.

[3] سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 2000، ص73.

ومن جهة أخرى، فإن توسيع مجالات المشاركة السياسية أمام المواطنين يُساهم في الحد من ظاهرة الإقصاء والتهميش السياسي، لأن إشراك مختلف فئات المجتمع في الحياة السياسية يؤدي إلى تحقيق المساواة السياسية وتكافؤ الفرص بين المواطنين. كما يساعد ذلك على تقوية العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويمنح الأفراد الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه الوطن، مما ينعكس إيجابًا على استقرار النظام السياسي واستمرار مؤسساته [1]

وتساهم المشاركة السياسية كذلك في تعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، لأن شعور المواطن بأن صوته مسموع وأن بإمكانه التأثير في القرارات والسياسات العامة يدفعه إلى احترام القانون والالتزام بالواجبات الوطنية، كما يُعزز ثقافة الحوار والتسامح وقبول الرأي الآخر داخل المجتمع. وهذا ما يؤدي إلى تقوية الوحدة الوطنية والحد من مظاهر التطرف والعنف السياسي. [2]

إضافة إلى ذلك، فإن المشاركة السياسية تُساهم في تكوين مواطن واعٍ بحقوقه وواجباته، قادر على مراقبة أداء السلطة ومحاسبة المسؤولين بصورة ديمقراطية، وهو ما يُرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة السياسية. فكلما ارتفع مستوى المشاركة السياسية داخل المجتمع، زادت فعالية الرقابة الشعبية على الحكام، وأصبح النظام السياسي أكثر استجابة لمطالب المواطنين واحتياجاتهم[3]

وعليه، فإن المشاركة السياسية لا تقتصر فقط على كونها وسيلة لاختيار الحكام، بل تُعتبر آلية أساسية لترسيخ التداول السلمي على السلطة، وتعزيز المواطنة، وتحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع، بما يضمن استقرار النظام السياسي واستمرارية مؤسساته في إطار ديمقراطي وقانوني.

---

[1] علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، ضمن كتاب :المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص24.

[2](طارق محمد عبد الوهاب، *سيكولوجية* المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص18.

[3]عبد الحميد متولي، *النظم السياسية*، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984، ص211.

المطلب الثاني: دور المشاركة السياسية في تكريس مبدا سيادة الشعب

يعتبر الشعب هو المرجع الأساسي الذي تبنى الأنظمة السياسية عليه، لذلك تسهر المؤسسات السياسية على خدمته وإشراكه في العمل السياسي تحقيقا لمبدأ سيادة الشعب من خلال اختياره للنخب الحاكمة، وإمكانية محاسبتهم، وهذا كصورة من صور المشاركة في صنع القرار.

الفرع الأول: اختيار النخب الحاكمة واضفاء مبدا المحاسبة

تُعدّ المشاركة السياسية من أهم الوسائل التي تُجسد مبدأ سيادة الشعب داخل الدولة، إذ تمنح المواطنين الحق في اختيار الحكام وممثليهم من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، وهو ما يسمح للشعب بالمساهمة في تشكيل المؤسسات السياسية وتحديد التوجهات العامة للدولة. فالمشاركة السياسية تُعتبر التعبير العملي عن إرادة المواطنين، لأن السلطة في الأنظمة الديمقراطية تستمد مشروعيتها من الشعب باعتباره مصدر السلطات جميعها [1]

وتُساهم الانتخابات في إفراز النخب السياسية القادرة على إدارة شؤون الدولة، حيث تتيح الفرصة أمام مختلف القوى السياسية للتنافس من أجل الوصول إلى السلطة وفق قواعد قانونية ودستورية محددة. كما تسمح هذه العملية بتجديد القيادات السياسية بصورة سلمية ودورية، الأمر الذي يمنع احتكار السلطة من طرف فئة معينة ويُعزز مبدأ التداول السلمي على السلطة [2]

وتبرز أهمية المشاركة السياسية كذلك في إضفاء الشرعية على الحكام والمؤسسات السياسية، لأن الانتخابات تُعتبر الوسيلة الأساسية التي يعبر المواطنون من خلالها عن رضاهم أو رفضهم للسلطة القائمة. فكلما كانت المشاركة السياسية واسعة وفعالة، ازدادت شرعية النظام السياسي

---

[1] جان جاك روسو، *العقد الاجتماعي*، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص55.

[2] حمداد صحبية، *المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع: مدينة وهران نموذجًا*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص36.

وارتفعت درجة الثقة بين الحاكم والمحكوم، باعتبار أن المؤسسات السياسية أصبحت ناتجة عن الإرادة الشعبية الحرة [1]

كما ترتبط المشاركة السياسية ارتباطًا وثيقًا بمبدأ المحاسبة السياسية، حيث يمتلك المواطنون حق مراقبة أداء المسؤولين وتقييم سياساتهم وبرامجهم من خلال الانتخابات أو عبر مختلف وسائل التعبير السياسي، مثل الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. فالحكام الذين يعجزون عن تحقيق تطلعات المواطنين أو يفشلون في إدارة الشأن العام قد يفقدون ثقة الناخبين في الانتخابات المقبلة، وهو ما يدفعهم إلى تحسين أدائهم واحترام القانون والاستجابة لمطالب المجتمع [2]

وتُعتبر المحاسبة السياسية من أهم مظاهر الأنظمة الديمقراطية، لأنها تضمن خضوع الحكام للرقابة الشعبية وتمنع الانفراد بالسلطة أو استغلالها لتحقيق المصالح الشخصية. فالمشاركة السياسية تُحول المواطن من مجرد متلقٍّ للقرارات إلى عنصر فاعل قادر على التأثير في الحياة السياسية ومراقبة أداء السلطة، وهو ما يعزز مبادئ الشفافية والمسؤولية السياسية [3]

ومن جهة أخرى، فإن اختيار النخب الحاكمة عن طريق المشاركة السياسية يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي، لأن وصول القيادات السياسية إلى السلطة عبر الإرادة الشعبية يمنحها قدرًا أكبر من القبول والشرعية داخل المجتمع. كما يؤدي ذلك إلى تقوية العلاقة بين الدولة والمواطنين، ويُقلل من احتمالات اللجوء إلى العنف أو الوسائل غير القانونية لتغيير السلطة [4]

---

[1] سعاد بن قنة، *المشاركة السياسية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص49.

[2] طارق محمد عبد الوهاب، *سيكولوجية المشاركة السياسية*، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص19.

[3] نعمان بوقراح، "دور المشاركة السياسية في تحقيق الحكم الراشد: الجزائر نموذجًا 1999-2014"، جامعة قالمة، ص32.

[4] عبد الحميد متولي، *النظم السياسية*، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984، ص214.

إضافة إلى ذلك، تساعد المشاركة السياسية على تكوين نخبة سياسية أكثر كفاءة وخبرة، لأن التنافس الانتخابي يدفع الأحزاب والمرشحين إلى تقديم برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تستجيب لمطالب المواطنين، وهو ما يرفع من مستوى الأداء السياسي والإداري داخل الدولة [1]

وعليه، فإن المشاركة السياسية لا تقتصر فقط على اختيار الحكام، بل تُعتبر أيضًا وسيلة أساسية لإضفاء الشرعية على السلطة، وتعزيز الرقابة الشعبية، وتكريس مبدأ المحاسبة السياسية، بما يضمن خضوع الحكام لإرادة المواطنين وتحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع.

تعد المشاركة السياسية ضرورية لكل دولة لأنها تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين أفرادها، وكذلك المساواة في توزيع الموارد بين سكان البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم، مما يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وكسر الحواجز المناطقية والاجتماعية والطائفية، ويُرسخ الحقوق السياسية على قدم المساواة.

كما أنها ضرورية لتمكين الأفراد من اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم إذا دعت الضرورة، إضافة إلى أنها تضفي الشرعية على الحكم.

وتعزز المشاركة السياسية حق الشعب في المساهمة في صياغة السياسات العامة وتحديد مواقف الدولة، مما يقلل من استغلال السلطة ويحقق قيم المساواة والحرية.)

ونظراً لهذه الأهمية، نصت المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 على حق كل شخص في المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو عبر ممثلين يتم اختيارهم بحرية، كما أكدت على أن إرادة الشعب هي أساس السلطة السياسية وتظهر عبر انتخابات نزيهة دورية تضمن حرية التصويت والمساواة.)

[1] عبد القادر بوحنيك، *المشاركة السياسية وأثرها في الاستقرار السياسي*، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص67.

كما نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على حق كل مواطن في المشاركة في الشؤون العامة دون تمييز، وضمان انتخابات حرة ونزيهة تكفل التعبير الحر عن إرادة الناخب.

وتشمل المشاركة السياسية أيضًا: التصويت في الانتخابات، المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، وشغل الوظائف العامة، والمشاركة في الجمعيات والمنظمات السياسية.

الفرع الثاني: التأثير في صنع القرار

يُعدّ مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم المرتبطة بالمجتمع الديمقراطي والمفتوح، وهو عنصر أساسي في عملية التنمية البشرية، حيث يتيح لكل مواطن داخل المجتمع فرصة المساهمة في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات تمثيلية شرعية تعبر عن مصالحه، دون تمييز بين الرجال والنساء. ويقوم هذا النوع من المشاركة على حرية التنظيم وحرية التعبير، إضافة إلى القدرة على التأثير الإيجابي في صناعة القرار، وهو ما يفرض ضرورة توفير فرص متساوية لجميع المواطنين لإدراج مطالبهم ومشكلاتهم ضمن أولويات العمل الحكومي، والتعبير عن خياراتهم وتفضيلاتهم بشكل ينعكس على القرار النهائي.

يرتبط مفهوم التنمية البشرية ارتباطًا وثيقًا بالمشاركة، حيث يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في تنمية الإنسان من خلال تعزيز قدراته الصحية والمعرفية ليتمكن من المشاركة الفعالة في مختلف مجالات الحياة، والتنمية من أجل الإنسان عبر ضمان توزيع عادل لمنافع النمو الاقتصادي، ثم التنمية بالإنسان التي تعني إشراك الأفراد في عملية التنمية ذاتها. ويُلاحظ أن هذا البعد الأخير لا يتحقق إلا من خلال توزيع واسع للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، بما يسمح للأفراد بالتأثير في الأداء العام للمجتمع، وهو عنصر جوهري في تحقيق التنمية المستدامة، ويعكس حق المواطنين في ممارسة السلطة والمشاركة في صنع القرار.

كما تُعتبر عملية صنع القرار السياسي من العمليات الأساسية داخل النظام السياسي، نظرًا لأن آثار القرار لا تقتصر على الجهة المُصدرة له، بل تمتد لتشمل الدولة والمجتمع ككل. ويُعرّف القرار السياسي بأنه اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل الممكنة لتحقيق أهداف محددة

خلال فترة زمنية معينة، ويتم اتخاذه بناءً على معطيات البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة. ويتطلب القرار السياسي توفر شرطين أساسيين، هما وجود بدائل متعددة لحل المشكلة، والقدرة على اختيار البديل الأنسب وفق معايير موضوعية.

وتستند عملية صنع القرار إلى مجموعة من الشروط المرتبطة بالشرعية والإلزام والطابع العام للقرار، إضافة إلى مراحل أساسية تمر بها هذه العملية، تبدأ بمرحلة التفكير والتحليل قبل اتخاذ القرار، ثم مرحلة اتخاذ القرار، وأخيرًا مرحلة التنفيذ وما بعد القرار.

كما تقوم عملية صنع القرار السياسي على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أهمها مبدأ التشاور، الذي يضمن عدم انفراد جهة واحدة بصنع القرار ويعزز قبوله من طرف المجتمع، ومبدأ التوقيت المناسب الذي يضمن اتخاذ القرار في الوقت الملائم دون تأخير أو استعجال، إضافة إلى مبدأ القياس بالمواقف المشابهة للاستفادة من التجارب السابقة والمعطيات الحديثة في معالجة المشكلات، وأخيرًا مبدأ توسيع قاعدة المشاركة السياسية، باعتبار أن القرار السياسي هو نتاج تفاعل مختلف القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، وليس قرارًا فرديًا معزولًا.[1]

وبالتالي، فإن المشاركة السياسية تُعد عنصرًا أساسيًا في التأثير على عملية صنع القرار، من خلال تمكين المواطنين من التعبير عن مطالبهم والمساهمة في صياغة السياسات العامة، بما يضمن تحقيق الشفافية والشرعية والفعالية في العمل السياسي.

ان الحديث عن المشاركة السياسية يأخذنا إلى ربط هذا المفهوم بالنظام الديمقراطي، لأن العديد من النظريات السياسية عامة، ونظريات علم الاجتماع السياسي خاصة تعتبر المشاركة السياسية هي المكون الأساسي للديمقراطية و ذلك من خلال اتساع الاقتراع الشامل و امتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساءً".

[1] ماجد محيي ال غزاي المشاركة السياسية والاليات والعوامل المؤثرة دراسة نظرية ص ص44، 45.

وتمارس هذه المشاركة أيضا من خلال المؤسسات الشرعية التي تشجها ، ومن خلال اللقاءات و التجمعات السياسية والتواجد الحزبي أو التنظيمي مع الحق في وضع الملصاقات والقيام بالاتصالات.[1].

[1]حمداد صحبية ، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع مدينة وهران نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، علم الإجتماع السياسي، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران 2، سنة 2015.

خلاصة الفصل الأول

تُعدّ المشاركة السياسية من أهم الدعائم التي يرتكز عليها النظام السياسي الحديث، لأنها تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز شرعية المؤسسات المختلفة، من خلال إشراك المواطنين في إدارة الشأن العام وتمكينهم من التعبير عن آرائهم ومطالبهم بطرق قانونية وسلمية.

سواء بالانتخاب أو المساهمة في النشاط الحزبي من اجل تعزيز الاستقرار السياسي وتجسيد شرعية المؤسسات وترسيخ مبدأ المواطنة والتداول على السلطة و تكريس مبدأ سيادة الشعب من خلال اختيار النخب الحاكمة وإضفاء مبدأ المحاسبة والتأثير في صنع القرار.

علما أن المشاركة السياسية تختلف من مجتمع إلي أخر. باختلاف الأنظمة السياسية فقد تكون بنسب عالية عند بعض المجتمعات.

وقد تكون منعدمة أو ضعيفة عند البعض الأخر كما هو الحال في الجزائر وتعرف هده الظاهرة بالعزوف الانتخابي وهو ما سيتم تفصيله بالدراسة من خلال الفصل الثاني من هده الدراسة.

الفصل الثاني: ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر

الفصل الثاني: ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر

تمهيد:

تعد المشاركة السياسية أحد المؤشرات الأساسية لقياس مدى تقدم الأنظمة الديمقراطية بإختلاف أشكالها التي تتنوع ما بين التعبير الإيجابي من خلال الاندماج والمشاركة الفعلية في العملية السياسية أو من خلال التعبير السلبي الذي يختصر في ظاهرة العزوف الانتخابي، الذي يعد ظاهرة يعتمد عليها الباحثين في دراسة مدى تقدم أو تأخر الأنظمة السياسية في أي دولة، وهذا ما سيتم دراسته من خلال هذا الفصل بالتفصيل، من خلال تسليط الضوء على هذه الظاهرة ثم معرفة وتشخيص الأسباب التي أدت الى وجودها.

المبحث الأول: العزوف الانتخابي في الجزائر مظاهره وعوامله

يتناول هذا المبحث تحليلا دقيقاً للمشهد السياسي الجزائري من خلال التركيز على سلوك الناخبين وتحليل ظاهرة العزوف التي طبعت الاستحقاقات الأخيرة، اد يتم تسليط الضوء على المظاهر المختلفة لهذا العزوف مع الغوص في الأسباب العميقة التي أدت إلى ظهور فجوة بين المواطن وصندوق الاقتراع. تكتمل الصورة برصد العوامل المتداخلة التي تفسر هذه الظاهرة.

اذ يتنوع العزوف الانتخابي مابين عدم المشاركة عن طريق مقاطعة الانتخابات او المشاركة من خلال وضع الأوراق البيضاء أو تعمد إلغاء الأوراق وكلها مظاهر تعبر عن راي مخالف يستوجب الوقوف عنده.

ففي الشأن الجزائري فقد عبر الأستاذ شنيقي نورالدين بان أبرز الدراسات المتعلقة بالواقع السياسي في الجزائر أظهرت بان ضعف المشاركة السياسية وارتفاع معدلات العزوف الانتخابي يعكسان وجود أزمة ثقة بين المواطن والسلطة السياسية نتيجة احتكار العمل السياسي والحزبي وأزمة شرعية النظام السياسي وانتشار الفساد الإداري والسياسي وهو ما أدي إلى اتساع الهوة بين الحاكم والمحكوم.[1]

ولمعرفة كل هدا سنتناول فيه هدا المبحث ظاهرة العزوف الانتخابي من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: العزوف الانتخابي ومظاهره

يركز هذا المطلب على تبيان المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعزوف الانتخابي، مع توضيح طريقة كيفية تجلي هذه الظاهرة في الواقع الميداني الجزائري من خلال ابراز مختلف مظاهره.

[1] نور الدين شنيقي، أزمة الإرادة التمثيلية في ظل المركزية السياسية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، سنة 2013-2014، ص 7-10.

الفرع الأول: تعريف العزوف الانتخابي وأنواعه

أولا :تعريفه:

لفهم ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية العودة إلى التعريف الحقيقي ومفهوم العزوف، حيث يعرف على انه امتناع مقصود أو غير مقصود عن ممارسة الحق الانتخابي في مواعيد الاستحقاقات الوطنية. أن العزوف في السياق الجزائري يتجاوز مجرد الغياب المادي عن مكاتب الاقتراع، بل يمتد الي رفضه الشامل لمخرجات العمليات الانتخابية. يشير فرحات سعيدي إلى أن هذه الإشكالية تمثل عائقاً جوهرياً أمام ترسيخ الممارسة الديمقراطية، حيث تتحول من مجرد سلوك فردي إلى ظاهرة جماعية تهدد شرعية التمثيل المؤسساتي. ولا يمكن حصر هذا المفهوم في الجانب اللغوي الذي يفيد الزهد أو الصد، بل يجب إدراكه كحالة معقدة تتداخل فيها القناعات الشخصية مع الضغوط الهيكلية التي يفرضها النظام السياسي القائم، مما يخلق فجوة اتصالية بين النخبة السياسية والقاعدة الشعبية [1].

ومن خلال التجارب السابقة في الجزائر فان المقاطعة غالباً ما تكون فعلاً سياسياً واعياً ومنظماً تقوده أحزاب أو حركات للاعتراض على المنظومة السياسية.

و يبرز العزوف التقني كحالة مرتبطة بآليات التسجيل أو الجهل بالإجراءات القانونية، لكن التداخل بينهما في الحالة الجزائرية يزداد تعقيداً مع بروز ما يمكن تسميته بالعزوف الاحتجاجي الصامت. يؤكد مصعب جعفورة وامحمد دلاسي[2] علي أن غياب قنوات الحوار الفعالة بين السلطة والمجتمع ساهم في تحويل الامتناع عن التصويت إلى وسيلة تعبير سلبية، حيث يجد الناخب

[1] فرحات سعيدي. "إشكالية العزوف الانتخابي في الجزائر." دفاتر السياسة والقانون 17، رقم 1 (2025)، ص ص. 116-133.

[2] مصعب جعفورة، امحمد دلاسي، "سوسيولوجيا المشاركة السياسية." مجلة العلوم الاجتماعية 11، رقم 5 (2017)، ص ص. 22-40.

نفسه أمام خيارات محدودة لا تعكس التنوع الفكري أو طموحاته السياسية، مما يؤدي إلى تآكل مفهوم المواطنة النشطة.

ثانيا: انواعه

تتعدد تصنيفات العزوف لتشمل أنماطاً إرادية ولاإرادية.

حيث إن الصنف الأول يرفض النظام أو المرشحين، بينما يتعلق الصنف الثاني بظروف قاهرة تمنع الناخب من الوصول إلى مكتب الاقتراع. ،وقد عبرت عن الصنف الأول الباحثة حورية بكادوري[1] بالفجوة في الخطاب السياسي الذي لم يعد قادراً على ملامسة جوهر احتياجات المواطن.

إن الجزائر تختلف عن باقي الدول من حيث التركيبة السياسية والتوجهات العامة بحيث مرت عبر الأزمنة بعدة تقلبات سياسية نجم عنها اتخاذ مواقف في الشأن السياسي من اجل تعزيز النظام وهو ما خلق نوع من العزوف الذي يتغير كل مرة علي حسب الفترة التي يأتي فيها

إن المقاطعة أو العزوف هي نوع من التضامن الاجتماعي السلبي ضد منظومة يُنظر إليها على أنها منغلقة على نفسها اذ يرى الباحث جعفورة ودلاسي بان إنتاج العزوف داخل الأسر والدوائر الاجتماعية الضيقة، يتم من خلال انتقال مشاعر الإحباط السياسي عبر الأجيال لتنتج شباباً فاقداً للإيمان بجدوى الصندوق. هذا النمط من التفكير لا يرتبط فقط بالوعي السياسي الفردي، بل هو نتاج لبيئة اجتماعية تركز على الحلول الفردية والهروب من الالتزامات الجماعية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تفريغ العملية الديمقراطية من محتواها الشعبي وتحويلها إلى مجرد إجراءات شكلية تفتقر إلى الحاضنة الاجتماعية الضرورية لاستمرارها وقوتها. [2]

[1]HouriaBekadouri. "Political discourse and political participation between essence and concept." 11, no. 2 (2022), pp. 342-356.

[2]جعفورة ودلاسي، مرجع سابق، ص 22-40.

يوضح التدقيق في العزوف كظاهرة بنيوية أن الأزمة ليست عابرة أو مرتبطة باستحقاق معين، بل هي تعبير عن خلل في التواصل بين الحاكم والمحكوم كما ناقشت ذلك بكادوريفي إطارها النظري حول الخطاب السياسي. إن الفشل في بناء خطاب مقنع يتجاوز الوعود الانتخابية الكلاسيكية أدى إلى حالة من "اللامبالاة السياسية" التي تعتبر أخطر من المقاطعة النشطة، لأنها تعني فقدان الاهتمام الكلي بالشأن العام. [1]

أن تراجع فعالية المواطن في صنع القرار هو نتيجة لضعف التكوين السياسي مما ينجم عنه الامتناع السلبي، يفضي هذا التحليل المفاهيمي إلى ضرورة إدراك أن العزوف الانتخابي في الجزائر هو محصلة لتفاعل معقد بين إرث سياسي مثقل بالشكوك وواقع مؤسساتي يحاول جلب الناخبين دون تغيير جذري في آليات الاشتغال. تشير الدراسات السابقة مثل دراسة سعيدي [2] إلى أن العوامل السوسيو–اقتصادية تلعب دوراً محورياً، لكنها تظل قاصرة عن تفسير الظاهرة كلياً دون ربطها بالأزمة النفسية والسياسية التي يعيشها الناخب. ما يمكن استنتاجه أن العزوف ليس غياباً للفعل، بل هو فعل سياسي بحد ذاته، يمارسه المواطن للتعبير عن قطيعة حقيقية مع مسارات سياسية يراها لا تعبر عنه.

الفرع الثاني: مظاهر العزوف الانتخابي

يمكن فهم العزوف الانتخابي في الجزائر من خلال المؤشرات الإحصائية التي سجلتها الاستحقاقات الأخيرة وخصوصا الانتخابات التشريعية لسنة 2021، حيث شهدت نسب المشاركة تراجعاً ملحوظاً يعكس صورة واضحة عن العزوف الانتخابي. أن قراءة هذه الأرقام لا يجب أن تكون سطحية، بل يجب مقارنتها بحجم الكتلة الناخبة المسجلة، وفي هذا الشأن.

---

[1] "Bekadouri"Political discourse and political participation between essence and concept.، مرجع سابق، ص. 342–356.

[2] فرحات سعيدي، مرجع سابق، ص 116–133.

يشير لحبيب بلية وعبد الله بلغيث إلى أن محددات السلوك الانتخابي تخضع لمتغيرات اجتماعية وسياسية تجعل من نسب المشاركة مؤشراً على درجة الرضا العام عن الأداء المؤسساتي. إن التدقيق في أرقام الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة يظهر بوضوح أن النسبة الأكبر من المواطنين اختارت **البقاء في المنازل**، وهو ما يضع علامات استفهام كبرى حول قدرة التعددية الحزبية الحالية على تعبئة الجماهير. هذا المشهد يكرس وضعاً تبدو فيه المؤسسات المنتخبة وكأنها تعمل في فراغ شعبي، حيث تفتقر إلى القاعدة الانتخابية الواسعة التي تمنحها القوة اللازمة للرقابة والتشريع الفعال[1].

تعتبر ظاهرة **الأوراق الملغاة** أو "**الأصوات البيضاء**" مظهراً آخر من مظاهر العزوف، لكنه يتخذ طابعاً احتجاجياً صريحاً داخل مراكز التصويت، حيث يتنقل الناخب للمشاركة لكنه يرفض اختيار أي من القوائم المعروضة. يوضح قبوج الجمعي وهشام عبد الكريم أن هذا السلوك يعبر عن تقلبات حادة في قناعات الناخب الجزائري الذي قد يشارك جسدياً لكنه يرفض سياسياً الانخراط في اللعبة المقدمة له. حيث أن ارتفاع نسبة الأوراق الملغاة في بعض الدوائر الانتخابية لدرجة تقارب عدد الأصوات المحصل عليها من قبل القوائم الفائزة يعكس أزمة ثقة حادة في البرامج والشخصيات المترشحة. هذه الممارسة ليست مجرد خطأ تقني في التصويت، بل هي رسالة سياسية مشفرة مفادها أن المعروض الانتخابي لا يرقى الي تطلعات الناخب، وأن الرفض يمكن أن يأتي من داخل الصندوق كما يأتي من خارجه. إن تحول الورقة الانتخابية إلى وسيلة للسخرية أو كتابة شعارات احتجاجية يعكس درجة من السخط واليأس تتجاوز فكرة الامتناع البسيط إلى فكرة التمرد الرمزي على المنظومة الإجرائية. [2]

[1] لحبيب بلية, عبد الله بلغيث. "محددات السلوك الانتخابي في الجزائر." دفاتر السياسة والقانون 10، رقم 19 (2018)، ص ص 437-452.

[2] قبوج الجمعي، هشام عبد الكريم، "السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري." المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 2، رقم 2 (2017)، ص ص. 47-80.

يصطدم المتابع لواقع الانتخابات في الجزائر بتراجع دور الأحزاب السياسية في التعبئة، حيث فقدت هذه التنظيمات قدرتها التقليدية على حشد الناخبين وإقناعهم بالمشاركة الجدية. ما يمكن استنتاجه هو أن الأحزاب باتت تعاني من أزمة وظيفية تجعلها تظهر فقط في المواسم الانتخابية، مما أضعف الروابط العضوية مع القواعد الشعبية.

حيث أن هذا الغياب الحزبي الميداني ترك فراغاً كبيراً انتشرت فيه ثقافة المقاطعة العفوية، وهو ما أكده الباحث موزاوي وبن عرفة [1] حول فقدان الثقة في المؤسسات الوسيطة. إن تحول الأحزاب إلى مجرد أوعية لترشيح الأفراد دون برامج فكرية واضحة ساهم في نفور الشباب على وجه الخصوص.

لقد ابرز الباحث موزاوي وبن عرفة [2] إلى أن شعور المواطنين، وخاصة الشباب، بعدم جدوى المشاركة نابع من قناعة مترسخة بأن النتائج لن تغير من واقعهم المعيشي شيئاً. وأن هذا الانفصام بين الفعل السياسي والنتائج الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى هجرة الشباب للعمل السياسي التقليدي نحو الفضاءات الافتراضية أو الهجرة نحو الخارج، مما أفقد الساحة السياسية حيويتها.

يتجلى العزوف أيضاً في **تدني نسب المتابعة للحملات الانتخابية**، حيث أصبحت التجمعات الخطابية للأحزاب والمستقلين تشهد حضوراً محتشماً يعكس البرود السياسي العام. بحيث أصبح الخطاب التقليدي الذي يعتمد على الشعارات الفضفاضة والوعود الكاذبة لم يعد قادراً على جذب انتباه الناخب الذكي الذي يمتلك أدوات للمقارنة والنقد بفضل الانفتاح علي العالم وهو ما وضحه الباحث بلية وبلغيث[3] عندما أشار إلي أن المحددات الجديدة للسلوك الانتخابي باتت مرتبطة

[1] عبد الحكيم موزاوي, إبراهيم بن عرفة، "An Anthropological Analysis of the Causes and Impacts." مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية 10، رقم 1 (2025)، ص ص 839-848.

[2] المرجع نفسه، ص 850.

[3] بلية وبلغيث، مرجع سابق، ص437-452.

بالبحث عن الصدق والواقعية، وهو ما تفتقر إليه معظم الحملات الانتخابية التي تعيد إنتاج نفس الوجوه والخطابات منذ عقود. إن هذا الجمود في الوسائل والرسائل ساهم في زيادة شعور المواطن بالاغتراب عن العملية الانتخابية، حيث يرى.

ويشير الباحث يشير قبوج والجمعي [1] إلى أن التحولات منذ التسعينيات لم تنجح في خلق مواطن انتخابي مستقر، بل أنتجت ناخباً موسمياً أو عازفاً دائماً تبعا للظروف المحيطة. اد يري بأن هذه التقلبات الحادة في المشاركة تعكس عدم استقرار المنظومة السياسية وفشلها.

جدول 1: مقارنة بين الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2021.

المؤشر	الانتخابات التشريعية 2021/06/12	الانتخابات المحلية 2021/11/27
عدد الناخبين المسجلين	24.425.187 ناخبا	23.717.479 ناخبا
عدد المصوتين	5.661.551 ناخبا	7.514.422 ناخبا
نسبة المشاركة	%23.03	%35.97
نسبة العزوف	%76.97	%64.03
عدد الأصوات الملغاة	900.329 صوتا تقريبيا	1.136.738 صوتا
نسبة الأصوات الملغاة في مجموع المصوتين	%15.9	%15.1
عدد الأصوات المعبر عنها	4.761.222 صوتا تقريبيا	6.377.684 صوتا

المصدر: (قرار المجلس الدستوري المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بموجب إعلان رقم01/ا.م.د/21 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1442 الموافق ل23 يونيو سنة 2021 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جري في 12 يونيو سنة 2021).

[1] الجمعي وعبد الكريم،. "السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري." المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 2مرجع سابق، ص. 47-80.

الانتخابات التشريعية:

تعتبر هده أول انتخابات تشريعية بعد حراك 2019 وبعد التعديل الدستوري لسنة 2020 .

تصريح السلطة المستقلة للانتخابات: أعلن رئيسها النتائج الرسمية ووصفها بأنها تمت بشفافية لمنه أشار إلي رقم قياسي من حيث العزوف (96.97%)وهو الاعلي في التاريخ الانتخابي في الجزائر.

الأصوات الملغاة :حوالي مليون صوت وهو رقم مرتفع يعكس حالة من الاحتجاج او عدم فهم آليات التصويت الجديدة (اللوائح المفتوحة).

الانتخابات المحلية :

جرت فقط بعد 5 أشهر من التشريعية واعتبرت المحطة الأخيرة لبناء الدولة الحديثة وفق رؤية السلطة .

تصريح السلطة:" المشاركة بلغت 35.97% للمجالس البلدية علي الرغم من أن هدا الرقم اعلي بنسبة12 نقطة علي التشريعية إلا أن وساءل الإعلام الجزائرية وصفته بانه اقل من الطموحات.

الأصوات الملغاة: سجلت نسبة غالبية من الأصوات الملغاة فاقت 1.1مليون صوت في كلا الاستحقاقات.[1]

يمكن استخلاص ما يلي:

-استمرارية العزوف الجماعي :رغم التحسن النسبي في المحليات (+12%) تبقي نسبة المشاركة اقل من 40% مما يدل علي اللامبالاة السياسية أو المقاطعة هي السلوك الغالب علي المواطن الجزائري.

[1] قرار المجلس الدستوري المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بموجب إعلان رقم01/ا.م.د/21 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1442 الموافق ل23 يونيو سنة 2021 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جري في 12 يونيو سنة 2021.

-ظاهرة الأصوات الملغاة التي بلغت حوالي 1 مليون في كل استحقاق لايمكن تجاهلها كمتغير مستقل في الدراسة فهي تعبر عن راي سياسي سلبي وليس مجرد خطا تقني.

الفارق بين المحلي والوطني: يبين أن المواطن الجزائري أكثر اندفاعا للمشاركة في الشأن المحلي مقارنة بالشأن الوطني(البرلمان) وان كان بنسبة لا تتجاوز الثلث بقليل.

المطلب الثاني: العوامل البنيوية والظرفية المفسرة للعزوف الانتخابي

من خلال هدا المطلب نحاول أن نخوض في تحليل المسببات العميقة لظاهرة العزوف من خلال إبراز الترابط الوثيق بين البيئة المؤسسية والواقع السياسي. وبعدها يتم من خلاله تفكيك الآليات التي تحكم العلاقة بين السلطة والمجتمع وتأثيرها على المشاركة.

الفرع الأول: العوامل السياسية المؤسسية

يهيمن الجمود المؤسسي على المشهد السياسي الجزائري كعامل جوهري يفسر تراجع الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية، حيث أن استمرارية النخب القديمة في تصدر الواجهة الحزبية أدت إلى توليد قناعة جماعية بعدم جدوى التغيير عبر الصندوق. ويصطدم هذا الواقع بتطلعات جيل جديد طموح يرى في الهياكل الحزبية التقليدية مجرد أدوات لتمرير السياسات بدل أن تكون قنوات للتعبير عن المصالح الشعبية، وهو ما يؤصله خالي آمال عند الحديث عن أزمات الثقة في تجارب الانتقال الديمقراطي العربي، حيث يبرز أن فقدان الثقة في المؤسسات ليس وليد اللحظة بل هو تراكم لغياب الضمانات الحقيقية التي تجعل من صوت الناخب محدداً فعلياً للسياسات العامة. تفتقر الأحزاب السياسية في الجزائر إلى القدرة على الوساطة الفعلية، اد تحول المواطن الي مجرد وسيلة في نظرها من اجل الوصول الي الصندوق مما دفعه الي العزوف تعبيرا منه عن رفض الانخراط في عملية يُنظر إليها على أنها شكلية لإنتاج نفس الخيارات السابقة[1].

[1] خالي آمال، "العزوف الانتخابي في تجارب الانتقال الديموقراطي العربية، " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 13، رقم 1 (2024)، ص ص. 256-267.

وقد أشار تحليل تحليل الباحثتين فريدة بن جدة ونفيسة زريق إلى أن الخطاب الشعبوي الذي ميز الأحزاب الجزائرية في فترات تاريخية مختلفة، تحول من أداة للتعبئة في التسعينيات إلى عامل مكرس للامبالاة والقطيعة في السنوات الأخيرة[1].

ساهم الحراك الشعبي في إعادة تفكير المجتمع ليتحول من المطالبة بتغيير الاسس الانتخابية الي المطالبة بتغيير النظام، وهو ما يفسر تراجع نسب المشاركة في المواعيد التي تلت سنة 2019. حيث أن الكتلة الناخبة باتت تقيس مشاركتها بمدى استجابة السلطة لمطالب الحراك المتعلقة بالشفافية وتداول السلطة، او تلجأ إلى المقاطعة كخيار سياسي بديل. وهدا ما اكدته الباحثةخالي آمال من خلال وصفها بان الإصلاحات السياسية في الجزائر غالباً ما تأتي كاستجابة ظرفية للأزمات بدلاً من كونها مشروعاً وطنياً متكاملاً لبناء الثقة، مما يجعل المواطن ينظر إلى الضمانات القانونية الجديدة بعين الريبة، معتبراً إياها محاولات لترميم واجهة النظام لا لإحداث قطيعة مع ممارسات الماضي التي شابتها شبهات التزوير أو التوجيه الإداري للنتائج في عقود سابقة. [2]

تمثل **أزمة الثقة في المؤسسات السياسية** العصب الرئيس لظاهرة العزوف، حيث يظهر من خلال الممارسات الانتخابية السابقة أن هناك فجوة واسعة بين الوعود الانتخابية والواقع المعاش .

وهو ما اشار اليه كل من فريدة بن جدة ونفيسة زريق عندما اعتبرتا بان أن التحول في السلوك الانتخابي نحو المقاطعة يعكس نضجاً سياسياً سلبياً، حيث أصبح المواطن يدرك أن صوته قد لا يغير في هيكلية السلطة التنفيذية التي تظل ممسكة بزمام المبادرة بعيداً عن الرقابة البرلمانية الفعلية. هذا الانسداد في أفق التداول السلمي والفعلي على السلطة هو ما يدفع الكتلة

[1] فريدة بن جدة, نفيسة زريق. "الخطاب السياسي الشعبوي ودوره في صناعة السلوك الانتخابي في الجزائر." مجلة الناقد للدراسات السياسية 5، رقم 2 (2021)، ص ص. 194-218.

[2] خالي امال، مرجع سابق، ص. 256-267.

الناخبة، خاصة الشباب منها، إلى البحث عن بدائل تعبيرية خارج الأطر المؤسسية الرسمية، مما يضعف استقرار النظام السياسي على المدى الطويل[1].

كما تؤكد خالي آمال أن بناء الثقة يتطلب ضمانات تتجاوز النصوص القانونية لتصل إلى الممارسة اليومية التي تحترم إرادة الناخب في كل مراحل العملية السياسية.

تعاني البيئة المؤسسية في الجزائر من **مركزية شديدة في اتخاذ القرار**، مما يقلص من أهمية الانتخابات المحلية على وجه الخصوص، إذ يرى المواطن أن رئيس البلدية أو أعضاء المجلس الولائي لا يملكون الصلاحيات المالية أو القانونية لتغيير واقعه المعيشي. وهو ما يفسر تدني نسب المشاركة في الانتخابات المحلية مقارنة بالرئاسية، حيث يشعر المواطن أن مركز الثقل السياسي بعيد كل البعد عن صناديق الاقتراع المحلية التي لا تنتج تغييراً ملموساً في الخدمات العمومية أو التنمية الجوارية. [2]

ترى الباحثتان أن استعادة الثقة تتطلب وقتاً طويلاً من خلال الممارسات الشفافة المتكررة لكسر هذا التصور الذهني، إلا أن تكرار بعض بيروقراطية الادارة في إدارة الانتخابات يغذي هذه المخاوف باستمرار.

لقد اشارتا الباحثتان فريدة بن جدة ونفيسة زريق إلى أن المقاطعة أصبحت في حد ذاتها "فعلاً سياسياً" وليست مجرد سلبيّة، فهي رسالة رفض للسياق العام الذي تجرى فيه الانتخابات، وهي تعبير عن شرعية المؤسسات التي لم تعد قادرة على استيعاب المتطلبات السياسية للمواطن الجزائري المعاصر[3].

[1] بن جدة و نفيسة زريق، مرجع سابق، ص 194-218.

[2] خالي امال، مرجع سابق، ص 256-267.

[3] بن جدة و نفيسة زريق، مرجع سابق، ص 194-218.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1. البنية الأبوية للأسرة الجزائرية:

تلعب الأسرة دورا كبيرا مؤثرا فى التنشئة الاجتماعية للفرد بصورة عامة وللمرأة بصورة خاصة، من خلال دورها في تكوين الشخصية، وهذه البنية الأبوية للأسرة الجزائرية تعتبر سمة كل الأسر العربية تقوم على أساس علاقة تسلط وخضوع النساء للرجال، إذ تمكن رب الأسرة من السيطرة على حياة المرأة وخياراتها وقراراتها في الحياة اليومية ، وكذلك بخصوص الشؤون العامة.

والحياة السياسية[1]، كما لايزال الزوج أو رب العائلة هو صاحب القرار فيها لأنه عائلها، فهو الذي يملك في أغلب الأحيان السلطة الاقتصادية ليس فقط على الزوجة العاطلة بل كذلك على الزوجة العاملة.[2]

2. التنشئة الاجتماعية التقليدية:

ان التنشئة التقليدية التي تقدمها الأسرة المبنية على التقسيم النمطي للأدوار بين التكور والبنات والرجال والنساء ، يؤدي إلى محدودية مبادرة روح العمل لدى المرأة والعمل السياسي على وجه الخصوص ، كما تسهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى رغم الإصلاحات التي اعتمدتها في مناهجها ونشاطها على ترسيخ التقييم الطبيعي للعمل بين الجنسين (كالمؤسسات التعليمية ، والرسمية و وسائل الإعلام الجماهيري ....)، حيث أن الرجل يستحوذ بالحياة العامة فى حين أن المرأة تكفل بحراسة الأولاد وتربيتهم والسير على تسير المنزل.[3]

---

[1] د.مسراتي سليمة، المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر –بسكرة، العدد 08، نوفمبر 2012، ص 198.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] د.محمد اليعكوبي، المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشح، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 38، سنة 2002، ص 138.

تتقاطع **الضغوط المعيشية** مع السلوك السياسي لتنتج حالة من العزوف، ان المواطن الجزائري المثقل بأزمات السكن وتراجع القدرة الشرائية يضع المشاركة السياسية في أدنى سلم أولوياته. تبرز أزمة السكن كعامل حاسم في الشعور بالاستقرار والانتماء، إذ يؤدي غياب المسكن القار إلى تذبذب في التسجيل بالقوائم الانتخابية وضعف الارتباط بالدائرة الانتخابية، مما يقلل من الحافز للتصويت. يحلل عبد الحكيم موزاوي وإبراهيم بن عرفة [1] ظاهرة العزوف الانتخابي تحول المواطن نحو البحث عن حلول فردية لمشاكله الاقتصادية بعيداً عن الوعود الحزبية التي يراها زائفة، مما ولد لديه قناعة بأن السياسة هي شأن النخب المترفة، بينما ينشغل المواطن البسيط بتأمين لقمة العيش، مما يخلق فجوة طبقية تترجم انتخابياً في شكل مقاطعة واسعة في الأحياء الشعبية والمناطق المعزولة التي تعاني من التهميش التنموي المستمر.

تمثل **التنشئة السياسية** المختلة في الجزائر أحد أهم جذور العزوف، حيث فشلت المدرسة والأسرة في غرس قيم المشاركة الفعالة، واستبدلتها بثقافة الحذر من العمل السياسي. يوضح عبد الرؤوف مسعودي [2] أن الممارسات السياسية الموروثة، التي ارتبطت في الذاكرة الجماعية بالصراعات والأزمات، أدت إلى خلق جيل يفضل الحياد السلبي على الانخراط في الشأن العام. كما أن المناهج التربوية تفتقر لمواد التربية والمواطنة التي تربط بين الحقوق والواجبات السياسية، مما يجعل مفهوم الانتخاب يقتصر على كونه إجراءً إدارياً وليس واجباً وطنياً أو أداة للتغيير الاجتماعي، هذا الخلل في التنشئة أدى إلى نشوء وعي سياسي مشوه يرى في المقاطعة نوعاً من الحكمة أو تجنب المشاكل.

[1] عبد الحكيم موزاوي, إبراهيم بن عرفة. "العزوف الانتخابي كتعبير اجتماعي تحليل انثروبولوجي للأسباب والتأثيرات." مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية 10، رقم 1 (2025)، ص ص. 839-848.

[2] عبد الرؤوف مسعودي، "التنشئة السياسية وأثرها على واقع المشاركة السياسية في الجزائر، " مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 8، رقم 2 (2024)، ص ص. 318-340.

يفصح السلوك الانتخابي للشباب الجزائري عن تحولات قيمية عميقة ترتبط بنظرية الاختيار العقلاني، حيث يشير عبلة سقني والجمعي النوي [1] إلى أن الشاب يقيم مشاركته بناءً على **المنفعة المتوقعة**، وحين لا يحقق مبتغاه، فإنه يميل للعزوف.

يشير عبد الحكيم موزاوي وإبراهيم بن عرفة [2] إلى أن **العولمة الثقافية** جعلت المواطن الجزائري يقارن واقعه بنماذج متقدمة، مما يزيد من سخطه على المؤسسات المحلية التي تبدو عاجزة عن مواكبة العصر. هذه المقارنة المستمرة تولد شعوراً بالدونية السياسية، حيث يرى البعض أن الانتخابات في الجزائر ليست سوى مسرحية لا ترقى لمستوى الديمقراطيات الحقيقية، وهو ما يدفعهم للعزوف كتعبير عن الترفع عن المشاركة في هذا المشهد الذي يرونه ناقصاً.[3]

يرتبط السلوك الانتخابي في المناطق الريفية بعلاقات الولاء التقليدية والروابط القبلية، وهو ما يخلق تناقضاً مع السلوك الانتخابي في الحواضر الكبرى. حيث أن تراجع تأثير القبيلة والعرش في المدن لم يصاحبه بروز بديل سياسي برامجي، مما ترك فراغاً كبيرا ملأته اللامبالاة السياسية، بينما لا تزال المشاركة في الأرياف مدفوعة برغبة في نيل امتيازات محلية أو حماية مصالح الجماعة. وهو ما يؤكده عبد الرؤوف مسعودي [4].

---

[1] عبلة سقني، الجمعي النوي، "السلوك الانتخابي للشباب الجزائري في ضوء نظرية الاختيار العقلاني،" الناصرية 13، رقم 3 (2022)، ص ص 599-628.

[2] نفس المرجع، ص839-848.

[3] كوت مسعودة، حداد أمهاني، العزوف الانتخابي في الجزائر "الأسباب والحلول" دراسة ميدانية لطلبة جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي– خلال الانتخابات التشريعية 2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد، 2018/2017، ص43.

[4] مسعودي، "التنشئة السياسية وأثرها على واقع المشاركة السياسية في الجزائر." مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 8، رقم 2 (2024)مرجع سابق، ص. 318-340.

تعبر **أزمة الهوية والانتماء** لدى فئات واسعة من الشباب عن نفسها عبر رفض الرموز السياسية الرسمية، حيث أن هناك صراعاً خفياً بين الأصالة السياسية الموروثة والوعي الجديد الذي يتطلع للتحديث.

يحلل عبلة سقني والجمعي النوي [1] هذا السلوك من منظور نفعي، حيث يرى الشباب أن الانتماء السياسي لا يوفر حماية اجتماعية أو فرصاً للترقي، بل قد يكون عائقاً في بعض الأحيان، مما يدفعهم للاستقالة من الشأن العام والتركيز على الخلاص الفردي عبر الهجرة أو العمل في القطاع الموازي. مما يجعل من العزوف ظاهرة تتجاوز السياسي لتصبح أزمة وجودية للمجتمع ككل.

تؤثر **المكانة التعليمية للمواطن** بشكل ايجابي على وعيه السياسي ولكنها تؤثر بشكل عكسي أحياناً على رغبته في المشاركة في ظل النظام الحالي، حيث يلاحظ أن الفئات الأكثر تعليماً هي الأكثر انتقاداً وعزوفاً.

حيث ان التعليم العالي يمنح الفرد أدوات نقدية تجعله يدرك عيوب العملية الانتخابية وهشاشة البرامج الحزبية، وحين لا يجد البديل الذي يحترم ذكاءه، يختار الانزواء الأكاديمي أو المهني. وهو ما اشار اليه عبد الحكيم موزاوي وإبراهيم بن عرفة [2] بتعبير "البطالة السياسية" للنخب.

بحيث يتأثر السلوك الانتخابي بمستوى الرضا عن الخدمات العمومية، حيث يلاحظ أن تدهور الخدمات في قطاعات الصحة والنقل والتعليم ينعكس سلباً على الرغبة في التصويت للمسؤولين القائمين عليها. مما يدفع بالناخب الجزائري الي ممارسة نوعاً من "العقاب السياسي الصامت" عبر العزوف، معتبراً أن غيابه عن الصناديق هو أبلغ رد على فشل السياسات التنموية المحلية، وهو ما يفسر تدني نسب المشاركة في البلديات التي تشهد احتجاجات اجتماعية متكررة.

---

[1] سقني والجمعي، "السلوك الانتخابي للشباب الجزائري في ضوء نظرية الاختيار العقلاني." الناصرية 13، رقم 3 (2022)، مرجع سابق، ص. 599-628.

[2] موزاوي وبن عرفة، مرجع سابق، ص 839-848.

يشير عبد الرؤوف مسعودي [1] إلى أن العلاقة بين المواطن والإدارة تتسم بالتوتر والبيروقراطية، مما يخلق صورة سلبية عن كل ما يمثل الدولة، بما في ذلك الانتخابات التي تُرى كإجراء إداري آخر يهدف لخدمة السلطة وليس المواطن.

تساهم **التحولات الاقتصادية** نحو اقتصاد السوق غير المنظم في بروز قيم مادية تهمش العمل التطوعي والسياسي، حيث يصبح الوقت مخصصاً حصراً للنشاط الاقتصادي المربح. حيث أن تآكل الطبقة الوسطى التي كانت تاريخياً محرك العمل السياسي أدى إلى فراغ كبير، حيث انشغلت هذه الطبقة بتأمين بقائها الاقتصادي بدلاً من قيادة التغيير السياسي. وهو مايوضحه الباحث عبلة سقني والجمعي النوي [2] بتعبيرهما بان منطق الربح والخسارة انتقل من الاقتصاد إلى السياسة، فأصبح المواطن يتساءل: ماذا سأربح من التصويت؟ وحين تكون الإجابة غير واضحة أو غائبة، فإن القرار العقلاني بالنسبة له هو الامتناع.

حيث يتدخل العامل الاقتصادي كفاعل رئيسي في بناء العملية السياسية، من أساساتها أنها تحتاج الى غلاف مالي لإجرائها (ميزانية)، وبالحديث عن المتغير الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال عرف عدة تطورات وتغييرات هيكلية، بحيث يعتبر الوضع الاقتصادي أحد العوامل المؤثرة في العزوف الانتخابي للفرد، بالمشاركة و المقاطعة.[3]

[1] مسعودي، "التنشئة السياسية وأثرها على واقع المشاركة السياسية في الجزائر." مرجع سابق، ص. 318-340.

[2] سقني والجمعي، "السلوك الانتخابي للشباب الجزائري في ضوء نظرية الاختيار العقلاني." مرجع سابق، ص 599-628.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الفرع الثالث: العوامل القانونية والإجرائية

تشكل المنظومة القانونية المنظمة للانتخابات في الجزائر كما نص عليها والدستور[1] سنة 2020 في المواد من 7 الي 11 التي تنص علي أن الشعب هو مصدر السلطة والمادة 62 من الدستور التي تنص علي حق الانتخاب والترشح والمادة 200[2] التي تنص علي إنشاء **السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات** التي تشرف علي مراحل العملية الانتخابية ابتداء من مرحلة مراجعة القوائم الانتخابية ثم استدعاء الهيئة الناخبة الي غاية المرحلة الاخيرة والتي تسمي بمرحلة الاعلان عن النتائج والطعون.

علما ان تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالترشح والانتخاب يمثل عائقاً حقيقياً أمام الانخراط الشعبي الواسع. وهو ما اشار اليه الباحثين بوصبيع عائشة وعزوز أحمد حيث يريان بان أن العلاقة التكاملية بين المؤسسات والبيئة القانونية هي التي تصنع شرعية النظام الديمقراطي، وحين تفتقر القوانين إلى الوضوح أو تتضمن ثغرات تسمح بالتأويل الإداري، ويزداد شك المواطن في نزاهة النتائج.

تبرز إشكالية مراجعة القوائم الانتخابية وتطهيرها كعقبة تقنية كبرى، إذ غالباً ما يشوبها نقص التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية، مما يؤدي إلى وجود أسماء متوفين أو مسجلين في دوائر متعددة، وهو ما يغذي اتهامات التزوير حتى قبل انطلاق عملية الاقتراع. بحيث ان الرقابة القضائية على هذه العمليات، رغم وجودها نظرياً، تظل محدودة من حيث الممارسة الميدانية نظراً لضيق الوقت المخصص للطعون والضغط الإداري الممارس على القضاة في فترات الذروة

[1] الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق ل 10 مارس سنة 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2020**، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، المادة 200.

الانتخابية، مما يضعف من فعالية الضمانات القانونية التي تفترض حماية حق الناخب في اختيار ممثليه بكل حرية. [1]

وبناءا عليه فأن الاعتماد المفرط على العنصر البشري الإداري في هذه المرحلة الحساسة يقلل من مصداقية السلطة المستقلة للانتخابات، خاصة في ظل غياب الرقابة التكنولوجية المتقدمة التي تضمن عدم التلاعب بالأرقام. وهو ما اكدته يسرى بولقواس ودلال لوشن بقولهما بأن الحماية القانونية لحق الناخب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بضمان وصول صوته كما هو إلى النتيجة النهائية، وحين يشعر المواطن أن هناك فجوة بين ما تم التصويت عليه وما تم إعلانه، فإنه يفقد الحافز للمشاركة في المواعيد القادمة، معتبراً أن العملية لا تخضع لمعايير قانونية صارمة بل لتوازنات سياسية مسبقة الصنع.

كما تؤثر **آليات توزيع الدوائر الانتخابية** وتحديد القوائم على مدى تمثيلية المجالس المنتخبة، حيث يرى الباحث أن اعتماد نظام القائمة المغلقة في فترات سابقة ونظام القائمة المفتوحة مؤخراً أحدث ارتباكاً لدى الناخب البسيط الذي يجد صعوبة في فهم كيفية احتساب الأصوات. يرى الباحث أن التعقيد الإجرائي في عملية التصويت، خاصة مع طول ورقة الاقتراع في بعض الدوائر، يؤدي إلى كثرة الأصوات الملغاة التي تذهب هباءً، مما يقلص من فعالية الكتلة الناخبة. وهو ما اشار اليه بوصبيع عائشة وعزوز أحمد [2].

[1] بوصبيع عائشة، عزوز أحمد، "السلوك الانتخابي في الجزائر." مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية 3، رقم 10 (2018)، ص ص 95-103.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: استراتيجيات واليات تعزيز المشاركة الانتخابية

سنحاول من خلال هدا المبحث التطرق إلى الادوات والوسائل الكفيلة بتعزيز وحماية العملية الانتخابية مما يدفع بالمواطن الي المشاركة السياسية الفعالة من خلال تحفيزه مع توفير آليات تقنية وعلمية متقدمة تسهل عملية المشاركة السياسية وتنقص الأعباء علي المواطن وتجعل المؤسسات في خدمته من اجل تحقيق طموحاته.

المطلب الأول: الاستراتيجيات المؤسساتية والتشريعية لتحفيز المشاركة

يركز هدا المطلب على التغييرات الهيكلية في المنظومة القانونية والمؤسساتية التي تم استحداثها كاستجابة لمطالب التغيير السيادي المعبر عنها وما تلاه من إصلاحات دستورية عميقة ابتداءا من سنة 2019. من خلال دراسة متأنية للقانون الانتخابي الجديد لسنة 2021 ودور الهيئة المستقلة المشرفة على العملية الانتخابيةANIE في استعادة الثقة المفقودة بين المواطن وصندوق الاقتراع، أن التحول من الإشراف الإداري التقليدي إلى الإشراف المستقل يمثل جوهر الرهان المؤسساتي الراهن، مما يستوجب فحصاً دقيقاً لمدى فعالية هذه الأدوات القانونية في تحريك الركود الانتخابي وتفعيل دور الكتلة الناخبة الصامتة.

الفرع الأول: التعديلات القانونية (قانون الانتخابات لسنة 2021)

انطلق المشرع الجزائري في صياغة الأمر رقم 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات من ضرورة قطع الصلة مع الممارسات السابقة التي ساهمت في تآكل الثقة الشعبية، حيث جاء هذا النص كاستجابة تشريعية لمحاربة ظاهرة توغل المال الفاسد في مفاصل العملية الانتخابية. يحلل عامر هرقول وأبوبكر الصديق بن يحي [1] هذه المستجدات بوصفها محاولة لإعادة بناء القوائم

[1] عامر هرقول، أبوبكر الصديق بن يحي، "الإجراءات القانونية المستجدة في القوائم الانتخابية وفق قانون الانتخابات 01/21." المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية 10، رقم 1 (2026)، ص ص 733-743.

الانتخابية على أسس الكفاءة والنزاهة، متجاوزة منطق الولاءات الضيقة التي كانت تفرضها القيادات الحزبية.

يصطدم هذا الطرح في الواقع بمقاومة بنيوية داخل الأحزاب التقليدية التي وجدت نفسها أمام قواعد اشتباك سياسي جديدة تفرض عليها الانفتاح على الكفاءات الشابة والجامعية. إن الانتقال إلى نظام القائمة المفتوحة يمثل التحول الأكثر راديكالية في تاريخ الهندسة الانتخابية الجزائرية، إذ نقل سلطة ترتيب المرشحين من يد الحزبيين إلى يد الناخبين مباشرة، مما يقلل من حدة العزوف المرتبط بالشعور بفرض أسماء معينة سلفاً على الهيئة الناخبة.

أحدث نظام القائمة المفتوحة بتصويت تفضيلي خلخلة في موازين القوى داخل القوائم المترشحة، حيث أصبح التنافس داخلياً بين مرشحي القائمة الواحدة بقدر ما هو خارجي ضد القوائم الأخرى، وهو ما يعزز نظرياً من حركية الحملة الانتخابية.

تظهر الدراسات حول الانتخابات التشريعية لسنة 2021 أن هذا التعديل ساهم في بروز وجوه جديدة لا تمتلك بالضرورة ثقلاً مالياً أو نفوذاً داخل الأجهزة الحزبية، بل استمدت قوتها من رصيدها الاجتماعي أو العلمي. ومع ذلك، فإن نجاح هذا النمط يظل رهيناً بقدرة الناخب على التمييز بين البرامج الفردية والبرامج الجماعية، وهو تحدٍ وعيوي لم ترافقه حملات تحسيسية كافية بالنظر إلى ضيق الوقت الفاصل بين صدور القانون وإجراء أول اقتراع بموجبه[1].

تضمنت التعديلات القانونية اشتراطات صارمة تتعلق بالمستوى الجامعي والمناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، وهي خطوة تهدف إلى رفع جودة التمثيل السياسي واستقطاب النخب المترددة. يفرض القانون تخصيص ثلث القوائم على الأقل للشباب دون سن الأربعين، مع

[1] إلهام فاضل، "مستجدات الرقابة على تمويل الحملة الانتخابية على ضوء قانون الانتخابات 21/01."، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية 5، رقم 1 ، (2022)، ص ص 1016-1036.

إلزامية وجود تمثيل نسوي حقيقي، حيث تجد بعض القوائم صعوبة في تحقيق المناصفة الفعلية، مما دفع المشرع إلى إقرار استثناءات قانونية مبررة تحت رقابة السلطة المستقلة.

هذه الضوابط، وإن بدت صعبة في بدايتها، إلا أنها تشكل مساراً ضرورياً لكسر احتكار فئات معينة للفعل السياسي، مما قد يؤدي على المدى المتوسط إلى تغيير الصورة الذهنية السلبية للمجالس المنتخبة لدى الرأي العام.

تعتبر مسألة تمويل الحملات الانتخابية من أهم الثغرات التي حاول القانون 21-01 معالجتها عبر فرض رقابة مالية مشددة ومنع التمويلات المشبوهة التي كانت تسيطر على المشهد سابقاً. تفصل إلهام فاضل [1] في فعالية هذه الإجراءات الرقابية، مشيرة إلى استحداث لجنة لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية تتمتع بصلاحيات واسعة في فحص مصادر الأموال وطرق صرفها. يهدف هذا التشديد إلى تحقيق تكافؤ فرص حقيقي بين المترشحين، حيث تم إقرار تمويل عمومي لفائدة المترشحين الشباب لمساعدتهم على تغطية تكاليف حملاتهم، مما يحد من تأثير "الشكارة" أو المال السياسي في توجيه إرادة الناخبين.

يضع القانون الجديد منظومة عقوبات صارمة تهدف إلى ردع الجرائم الانتخابية، بدءاً من شراء الأصوات وصولاً إلى استغلال النفوذ الإداري أو الديني لأغراض دعائية، وهو ما يمثل ترسانة قانونية لحماية الصوت الانتخابي. يشير عامر هرقول[2] إلى أن تشديد العقوبات الجنائية يعكس إرادة سياسية في تطهير العملية الانتخابية من الشوائب التي التصقت بها لعقود، مما قد يساهم في إقناع الناخب بجدوى مشاركته.

[1] إلهام فاضل، المرجع السابق، ص1039.

[2] هرقول وبن يحي، مرجع سابق، ص. 733-743.

يتطلب الفهم العميق للتحولات التشريعية مقارنة دقيقة بين النظام القديم المبني على والولاء، والنظام الجديد الذي يحاول وضع الشفافية عبر معايير تقنية معقدة، كما يتضح في الجدول التالي:

جدول 2: مقارنة بين الأنظمة الانتخابية في الجزائر قبل وبعد إصلاحات 2021

مجال المقارنة	النظام السابق (قانون 2016 وما قبله)	النظام الجديد (الأمر 21-01)
نمط الاقتراع	قائمة مغلقة بترتيب ثابت يحدده الحزب	قائمة مفتوحة بتصويت تفضيلي للناخب
تمثيل الشباب	توصيات غير ملزمة أو كوتا ضعيفة	إلزامية تمثيل الشباب (3/1 أقل من 40 سنة)
تمويل الحملات	تمويل خاص غير مراقب بفعالية	تمويل عمومي للشباب ورقابة صارمة من لجنة مستقلة
التمثيل النسوي	نظام الكوتا القانونية المنفصلة	تكريس مبدأ المناصفة داخل نفس القائمة
الإشراف الإداري	تداخل بين وزارة الداخلية والهيئات الرقابية	سلطة مستقلة كاملة الصلاحيات دستورياً

المصدر: بالاعتماد على مراجعة القانون 16-10 والأمر 21-01.

تجاوزت الإصلاحات التشريعية مجرد تعديل المواد القانونية لتصل إلى إعادة صياغة مفهوم "الأهلية للترشح"، حيث تم وضع ضوابط أخلاقية تتعلق بالسمعة وعدم الارتباط بدوائر المال المشبوه، وهو ما يعرف بفقرة "عدم الخضوع لسيطرة قوى المال". يرى عبد الغني عيدات[1] أن هذه الفقرة كانت سلاحاً ذو حدين، فبينما نجحت في إبعاد رموز الفساد، فإنها فتحت باباً واسعاً للتأويل

[1] إلهام فاضل، مرجع سابق، ص1045-1049.

القانوني حول معايير هذا الارتباط، مما أدى في بعض الحالات إلى إقصاء مترشحين بناءً على تقارير أمنية وإدارية. يصطدم هذا الواقع مع مبدأ قرينة البراءة، ويثير تساؤلات حول مدى استقلالية القرار القانوني عن التقييمات الأمنية الصرفة. يعتقد الباحث أن هذه الجدلية تعكس رغبة الدولة في إجراء قطيعة استعجالية مع الماضي، حتى لو أدى ذلك إلى اصطدامات إجرائية مع بعض المترشحين، بهدف تقديم قوائم "نظيفة" للناخبين كعربون ثقة لاستعادة المشاركة السياسية.

إن التركيز على التعديلات التشريعية كمدخل للإصلاح يفترض أن القوانين قادرة بذاتها على تغيير السلوك السياسي للمواطنين، وهو افتراض يحتاج إلى تمحيص دقيق في ظل البيئة البيروقراطية الجزائرية. تحلل إلهام فاضل [1] الضمانات الجديدة لتمويل الحملة الانتخابية كآلية لتحقيق العدالة، لكنها تنبه إلى وجود ثغرات في تنفيذ هذه الرقابة على المستوى المحلي حيث تضعف آليات التتبع الميداني.

يتجلى في القانون 21-01 توجه واضح نحو رقمنة العمليات الانتخابية، بدءاً من مراجعة القوائم الانتخابية وصولاً إلى إعلان النتائج، مما يقلل من التدخل البشري الذي كان مصدراً للشكوك والمنازعات.

يشير عامر هرقول[2] إلى أن الإجراءات المستجدة في إدارة القوائم الانتخابية تعتمد على قاعدة بيانات وطنية موحدة، مما يمنع التكرار أو التلاعب بأسماء الناخبين ويضمن شفافية أكبر في توزيع المكاتب والمراكز.

إن هذه التقنية تساهم في بناء "صدقية إجرائية" للانتخابات، حيث يصبح من الصعب فنياً تزوير محاضر الفرز في ظل وجود رقابة إلكترونية وتدقيق فوري.

---

[1] المرجع نفسه. ص1050.

[2] هرقول وبن يحي، مرجع سابق، ص. 733-743.

هذه الرقمنة تمثل استجابة تقنية لمطالب سياسية قديمة، وتهدف إلى بناء جدار حماية تقني يعزز من طمأنينة الناخب حول سلامة صوته، وهو أمر جوهري لتحفيز الفئات التكنولوجية الشابة على الانخراط في العملية الانتخابية بدل الاكتفاء بالنقد الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ارتبط نجاح هذه التعديلات التشريعية بقدرة السلطة التنفيذية على الحياد التام، وهو ما حاول القانون تكريسه عبر سحب صلاحيات التنظيم اللوجستي من وزارة الداخلية ومنحها للهيئة المستقلة. يرى عبد الغني عيدات وعادل إنزارن[1] أن هذا الفصل المؤسساتي ينهي حقبة "الانتخابات الإدارية" ويؤسس لنموذج جديد من الإدارة الانتخابية التنافسية التي تشرف عليها كفاءات أكاديمية وقضائية. ومع ذلك، يلاحظ الباحث أن التبعية المادية واللوجستية للهيئة المستقلة في بداياتها للإدارة المحلية (الولايات والبلديات) خلقت نوعاً من التداخل الوظيفي الذي قد يؤثر على صورة الاستقلالية المطلقة. إن التحول التشريعي نحو نظام انتخابي أكثر انفتاحاً يتطلب وقتاً كافياً لتمثل قواعده من قبل الفاعلين السياسيين، حيث أن الانتقال الفجائي من نظام القوائم المغلقة إلى المفتوحة سبب ارتباكاً في استراتيجيات الحملات الانتخابية، مما انعكس أحياناً على مستوى الخطاب السياسي الذي ركز على الصراعات البينية بدل البرامج الوطنية.

تعتبر الضمانات المتعلقة بالطعون القضائية في النتائج الأولية والنهائية جزءاً لا يتجزأ من الحماية التشريعية للمشاركة، حيث تم تقليص الآجال وتوسيع صلاحيات المحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية في هذا الشأن.

تشير إلهام فاضل [2] إلى أن الرقابة القضائية على تمويل الحملات وسير الاقتراع تمنح المترشحين والناخبين ملاذاً آمناً لاسترداد حقوقهم في حال حدوث تجاوزات، وهو ما يعزز من مفهوم دولة القانون في المجال الانتخابي.

[1] فاضل، مرجع سابق، ص. 1016-1036.

[2] المرجع نفسه.

يصطدم تطبيق نظام المناصفة والشباب بواقع التكوين الحزبي الهش في الجزائر، حيث وجدت الكثير من الأحزاب نفسها مضطرة لملء القوائم بأسماء غير مؤهلة سياسياً لمجرد تلبية الشروط القانونية، مما أثر سلباً على جودة البرامج المعروضة.

الفرع الثاني: السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

تمثل دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تحولاً جوهرياً في العقيدة السياسية الجزائرية، حيث انتقل تنظيم الاقتراع من الهيمنة المطلقة للجهاز التنفيذي إلى هيئة دستورية تتمتع بالاستقلالية العضوية والوظيفية.

يحلل فيروز احدادن وناصر موسى [1] هذا الخيار بوصفه استجابة لمطالب شعبية ملحة تهدف إلى إنهاء الوصاية الإدارية لوزارة الداخلية على العملية الانتخابية، وهي الوصاية التي ارتبطت في الذاكرة الجمعية الجزائرية بممارسات التوجيه والتزوير.

إن هذا الفصل المؤسساتي يمنح العملية الانتخابية غطاءً شرعياً ضرورياً لتحفيز المواطنين على المشاركة، حيث أن اليقين بحياد الجهة المنظمة يعد شرطاً مسبقاً للانخراط في أي فعل انتخابي.

تستمد السلطة الوطنية استقلاليتها من طبيعة تكوينها البشري الذي يجمع بين القضاة والجامعيين وممثلي المجتمع المدني، مما يضفي عليها صبغة التعددية والحياد التقني بعيداً عن التجاذبات الحزبية. يشير حكيم طيبون [2] إلى أن الدعائم القانونية لهذه الاستقلالية تكرست عبر منح الهيئة الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بالإضافة إلى حماية أعضائها من أي ضغوط أو تدخلات خارجية أثناء ممارسة مهامهم.

---

[1] فيروز احدادن, ناصر موسى. "دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كخيار لإعادة تنظيم العملية الانتخابية." مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية 11، رقم 1 (2026)، ص ص. 394-403.

[2] بوعلي مصباح، "اختصاصات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر." مجلة الحقوق والعلوم السياسية 13، رقم 1 (2026)، ص ص. 357-372.

تتنوع اختصاصات السلطة الوطنية لتشمل كافة مراحل المسار الانتخابي، بدءاً من استدعاء الهيئة الناخبة وصولاً إلى الإعلان عن النتائج الأولية، وهو ما يسحب البساط من تحت أقدام الإدارة التقليدية بشكل كامل. يفصل بوعلي مصباح [1] في هذه الاختصاصات مشيراً إلى دورها المحوري في مراجعة القوائم الانتخابية وتطهيرها من الشوائب، بالإضافة إلى الإشراف على توزيع المكاتب وضمان توفر الوسائل التقنية للفرز والرقابة.

تعتبر الرقابة على الحملة الانتخابية وتمويلها من أصعب المهام الموكلة للسلطة الوطنية، حيث تتطلب آليات رصد دقيقة وقدرة على التدخل الفوري لوقف أي تجاوزات قانونية.

يشير حكيم طيبون [2] إلى أن الضمانات الوظيفية الممنوحة للهيئة تمكنها من مراقبة خطاب المترشحين وضمان تكافؤ الفرص في استخدام وسائل الإعلام العمومية، وهو أمر جوهري لتحقيق التنافسية العادلة.

أثارت مسألة تعيين رئيس وأعضاء السلطة الوطنية نقاشاً أكاديمياً حول مدى كفاية ضمانات الاستقلالية العضوية في مواجهة السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية في التعيين.

يبحث فيروز احدادن وناصر موسى [3] في هذه الجدلية، معتبرين أن الدسترة خطوة إيجابية لكنها تتطلب مراجعة مستمرة لآليات الاختيار لضمان تمثيل أوسع لمختلف الأطياف المهنية والحقوقية.

تؤدي السلطة الوطنية دوراً مزدوجاً، فهي من جهة تسهر على الجوانب التقنية واللوجستية، ومن جهة أخرى تعمل كأداة بيداغوجية لتحسيس المواطنين بأهمية المشاركة السياسية كواجب وحق دستوري.

---

[1] بوعلي مصباح، المرجع نفسه، ص 358.

[2] المرجع نفسه، ص 359.

[3] احدادن وموسى، مرجع سابق، ص. 394-403.

يشير بوعلي مصباح [1] إلى أهمية التنسيق المؤسسي مع مختلف القطاعات لإنجاح هذا الدور، لا سيما في مجال الإعلام والتعليم العالي لاستقطاب الكفاءات الشابة وتوعيتهم بآليات الاقتراع الجديدة.

إن تحول السلطة إلى فاعل تواصل سياسي يسد الفراغ الذي تركته الأحزاب المنسحبة أو الضعيفة، مما يجعلها شريكاً أساسياً في صناعة الوعي الانتخابي وإعادة بعث الروح في الفضاء العام الذي عانى لسنوات من الجمود.

تتحدد فعالية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من خلال مجموعة من المؤشرات البنيوية والوظيفية التي تميزها عن الأجهزة الإدارية السابقة، ويمكن إجمال أبرز هذه الخصائص في النقاط التالية:

- الانفراد الكامل بإدارة السجل الانتخابي الوطني ومراجعته دورياً بعيداً عن تدخلات مصالح الحالة المدنية التابعة للبلديات.
- الامتلاك الحصري لسلطة اعتماد المراقبين الدوليين والمحليين، وتحديد قواعد سلوك المترشحين أثناء الحملة الانتخابية.
- تسيير الميزانية الخاصة بالعمليات الانتخابية بشكل مستقل، مما يسمح لها بتوفير الوسائل التقنية واللوجستية دون انتظار موافقات بيروقراطية.
- الإشراف المباشر على عمليات الفرز في المكاتب والمراكز وتجميع النتائج وإعلانها، مع منح نسخ من المحاضر لكل المترشحين فورياً.

[1] بوعلي صباح، مرجع سابق، ص. 357-372.

المطلب الثاني: الآليات العملية والتقنية لتعزيز الاقتراع

يستعرض هذا القسم الأدوات الإجرائية والتقنية الحديثة التي تم تبنيها لتسهيل العملية الانتخابية وجعلها أكثر قرباً من المواطن. كما يتم فحص دور القوى الناعمة المتمثلة في المجتمع المدني والأحزاب السياسية في إعادة الحيوية للمسار الديمقراطي.

الفرع الأول: رقمنه العمليات الانتخابية وتسهيل الولوج إليها

تمثل الرقمنة في السياق الانتخابي الجزائري المعاصر تحولاً جذرياً يتجاوز مجرد استخدام الحاسوب إلى إعادة هندسة الثقة بين الناخب والمؤسسة السياسية، حيث يرى الباحث أن التحول نحو البطاقية الوطنية الرقمية للهيئة الناخبة مكن من تجاوز معضلات القوائم الورقية المكررة.

إن الربط الشبكي بين مختلف البلديات والدوائر سمح بتطهير دوري وآلي للقوائم، مما قلص من فرص الطعون الإدارية التي كانت تستهلك وقتاً وجهداً في المسارات التقليدية.

تشير خديجة بشلاغم [1] إلى أن هذا المجال الحيوي الرقمي يمنح الأحزاب السياسية فرصة للوصول المباشر للقواعد دون وسطاء بيروقراطيين، مما يعزز من كفاءة العملية الانتخابية ويقلل من الفجوة الاتصالية. يصطدم هذا التطور أحياناً بضعف البنية التحتية في المناطق النائية، مما يفرض تحديات تقنية أمام شمولية الرقمنة لجميع مناطق الوطن بنفس المستوى من الجودة والسرعة، وهو ما يتطلب استثمارات مستمرة في مراكز البيانات وتأمين السيادة الرقمية الوطنية ضد الاختراقات الخارجية أو العبث الداخلي بالبيانات الحساسة للناخبين.

تجاوزت المنصات الرقمية الحديثة وظيفة التعريف بمراكز التصويت لتصبح واجهات تفاعلية تتيح للمواطن تغيير مقر إقامته الانتخابي بضغطة زر واحدة، وهو ما ألغى عوائق التنقل الجغرافي. ما يمكن استنتاجه هنا هو أن تسهيل الولوج التقني يخفض من تكلفة المشاركة السياسية

[1] خديجة بشلاغم، "الاتصال الرقمي كمجال حيوي جديد للأحزاب السياسية ودوره في تشكيل الرأي العام نحو المشاركة الانتخابية." مجلة روافد للدراسات و الأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية 7، رقم 2 (2023)، ص ص. 713-736.

من منظور سوسيولوجي، حيث لم يعد الناخب مضطراً للتعامل مع طوابير مكاتب الحالة المدنية. يرى الباحث أن هذا النوع من الرقمنة الإجرائية يقلل من النفور البيروقراطي ويدفع بالكتلة الناخبة الشابة، التي تستخدم التكنولوجيا بشكل مكثف، نحو الانخراط الفعلي في الاستحقاقات الوطنية.

أحدثت تكنولوجيا المعلومات طفرة في تسريع إعلان النتائج الأولية، وهو عامل حاسم في الحفاظ على السلم الاجتماعي ومنع الشكوك التي عادة ما ترافق فترات الانتظار الطويلة في النظم التقليدية القديمة.

يصطدم الطرح التقني بضرورة موازنة الفعالية بالأمان الرقمي، حيث أن رقمنة العمليات لا تكتمل إلا بوجود ترسانة من التشريعات التي تحمي خصوصية البيانات الشخصية للناخبين من الاستغلال التجاري أو السياسي غير المشروع. يرى الباحث أن استثمار السلطة في تطبيقات الهاتف المحمول للتوعية الانتخابية يمثل نقلة من الخطاب الجاف إلى الخطاب التفاعلي.

تبرز أهمية هذه التطبيقات في توفير خرائط تفاعلية وسير ذاتية للمترشحين، مما يرفع من مستوى الوعي السياسي للناخب قبل وصوله إلى الصندوق.[1]

تعد الرقمنة قنطرة عبور نحو إدارة انتخابية أكثر شفافية، حيث تتيح التقنيات الحديثة تتبع مسار الصندوق من لحظة الاقتراع إلى لحظة إعلان النتائج النهائية. يظهر الجدول التالي الفروقات الجوهرية التي أحدثتها الرقمنة في إدارة العملية الانتخابية مقارنة بالأساليب التقليدية السابقة:

[1] خديجة بشلاغم، لمرجع نفسه، ص 714.

جدول 3: مقارنة بين الإدارة التقليدية والرقمية للعمليات الانتخابية

المجال الإجرائي	الأسلوب التقليدي (قبل الرقمنة)	الأسلوب الرقمي الحديث
تسجيل الناخبين	سجلات ورقية يدوية وبيروقراطية معقدة	تسجيل إلكتروني وتطهير آلي عبر البطاقية الوطنية
توزيع مراكز التصويت	توزيع مكاني ثابت وصعب التغيير	تطبيقات ذكية لتحديد المراكز وتغييرها إلكترونياً
الرقابة على النتائج	اعتماد كلي على المراقبة البشرية والمحاضر المادية	تشفير البيانات ونظام نقل لحظي للنتائج
توعية الناخبين	ملصقات حائطية ومناشير ورقية محدودة	منصات تفاعلية وحملات رقمية واسعة الانتشار

المصدر: بناءً على تحليل آليات السلطة المستقلة والتحولات الرقمية

يفرض الانتقال الرقمي ضرورة ملحة لمراجعة الأطر التشريعية المنظمة للفضاء السيبراني خلال المواعيد الانتخابية.

تعمل الأنظمة الرقمية كدرع تقني يحمي السيادة الشعبية، حيث أن تقليل التدخل البشري في مفاصل العملية الانتخابية يزيل الانطباعات السلبية الموروثة عن الحقبات السابقة.

تساهم التقنية في خفض زمن الانتظار داخل مكاتب التصويت، وهو عامل لوجستي يؤثر طردياً على رضا الناخب واستعداده للمشاركة في مواعيد قادمة.

يستوجب النجاح الرقمي استمرارية في تحديث بروتوكولات الربط البيني بين وزارة الداخلية والسلطة المستقلة للانتخابات لضمان تدفق البيانات دون انقطاع.

الفرع الثاني: استراتيجيات إشراك المجتمع المدني والأحزاب

تعد مأسسة دور المجتمع المدني من خلال المرصد الوطني للمجتمع المدني تحولاً محورياً في الاستراتيجية الجزائرية الجديدة لتعزيز المشاركة السياسية، حيث يرى الباحث أن انتقال الجمعيات من الدور الرعائي إلى الدور التحسيسي والرقابي يساهم في سد الفجوة بين السلطة والشارع. إن الحملات الجوارية التي تقودها هذه القوى الناعمة تستهدف المناطق الرمادية التي يعشعش فيها العزوف الانتخابي، مستخدمة لغة بسيطة تقترب من هموم المواطن اليومية بعيداً عن الخطاب الخشبي للأحزاب التقليدية.

تتطلب طبيعة العمل الحزبي نضالا ومشاركة في أنشطة واجتماعات الحزب السياسي والمساهمة في الانتخابات الدورية وتجديد الهياكل وكذا المؤتمرات والتجمعات، قد تعتد حتى خارج أوقات الاوام (دوام العمل) مما يستدعى جاهزية المرأة لهذه النشاطات وتفرغها لها والبقاء خارج المنزل الأوقات طويلة ، قد تتصادم مع مسؤوليات أسرية واجتماعية أخرى ، إضافة إلى الاختلاط الدائم والمستمر مبن الرجال والنساء في هذه الأنشطة الذي يجعل المرأة تتحفظ على ذلك أو بدافع وجود رقابة مجتمعية او اسرية (الأب، الزوج)على هذه النشاطات .[1]

تشير حنان خذيري[2] إلى أن قانون الانتخابات لسنة 2021 منح الأحزاب السياسية صلاحيات رقابية واسعة تضمن لها الوجود في كل مراحل العملية، من مكاتب التصويت إلى لجان الفرز المركزية، وهو ما يقلل من احتمالات التزوير ويزيد من مصداقية النتائج.

يتطلب تجديد الخطاب الحزبي تجاوز الأدوات التقليدية واعتماد أساليب إقناعية حديثة تلامس الواقع المعيشي.

---

[1] أشرف عوض وباحثون آخرون، دور المرأة في الحياة السياسية، دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية (المركز الديمقراطي العربي)، ص 03.

[2] حنان خذيري، "رقابة الأحزاب السياسية على الاستحقاقات الانتخابية – دراسة تحليلية في قانون الانتخابات الصادر سنة 2021." مجلة الحقوق والعلوم الانسانية 15، رقم 1 (2022)، ص ص 1583-1596.

خلاصة الفصل الثاني

ان الجزائر جعلت من المشاركة في الحياة السياسية ركيزة أساسية للخيار الديمقراطي الذي تبنته كنظام سياسي، اذ تعد المشاركة السياسية في الجزائر غاية ووسيلة في نفس الوقت، ومع ذلك فإن الواقع أظهر ضعف كبير في المشاركة السياسية يتجلى من خلال العزوف الكبير للمواطن الجزائري على صناديق الاقتراع.

وهذا راجع الى عدة عوامل سياسية، اقتصادية وقانونية تستوجب المعالجة والتدخل من خلال وضع حلول علمية مدروسة من أجل تحسين مردود المشاركة السياسية واشراك جميع المواطنين في هذه العملية تحقيقا للرفاهية الاقتصادية وتدعيم الحريات وإرساء أسس قوية للنظام الديمقراطي من خلال رقمنه العمليات الانتخابية وتسهيل الولوج إليها و إشراك المجتمع المدني والأحزاب وتسهيل الإجراءات في المنظومة القانونية.

الخاتمة

خاتمة

انطلاقاً من الإشكالية المركزية التي قامت عليها هذه الدراسة، والمتعلقة بتفسير تنامي ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر رغم الإطار المؤسساتي والقانوني المُحفِّز نظرياً للمشاركة، وبعد تحليل المعطيات الكمية والنوعية المتعلقة بالانتخابات التشريعية والمحلية لعام 2021 وفقاً لبيانات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات (ANIE)، يمكن تقديم مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية.

- أولا، أظهرت الدراسة أن المشاركة السياسية تلعب دورا مهما لا يمكن التغاضي عنه من أجل إرساء نظام ديمقراطي شفاف، ويحقق طموحات المواطنين (الاستقرار، السيادة، مبدأ الحرية والمساواة).
- ثانيا، أثبتت المعطيات الرقمية أن ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر لم تَعُدْ سلوكاً فردياً عَرَضياً، بل تحولت إلى نمط جماعي مستدام، حيث بلغت نسبة الامتناع عن التصويت في الانتخابات التشريعية 77%، وهي نسبة قياسية غير مسبوقة في التاريخ الانتخابي الحديث للبلاد، فيما سجلت الانتخابات المحلية نسبة عزوف تجاوزت 63%، مما يؤكد أن العزوف بات السلوك الغالب على المواطن الجزائري في مرحلة ما بعد الحراك.
- ثالثا، أسفرت الدراسة عن إثبات أن غالبية العازفين لا يعانون اللامبالاة السياسية بالمعنى التقليدي، بل يمارسون شكلاً من أشكال الاحتجاج الصامت، وذلك من خلال ارتفاع نسبة الأصوات الملغاة التي بلغت حوالي 18% من إجمالي المصوتين في التشريعيات، وهو رقم يعكس مقاطعة فاعلة وليس مجرد غياب سلبي عن صناديق الاقتراع.
- رابعا، أظهرت النتائج أن العزوف الانتخابي يتوزع بشكل غير متجانس بين الفئات الاجتماعية، حيث سجلت الفئات الشابة والحضرية والحاصلة على تعليم جامعي أعلى نسب امتناع، بما يعزز فكرة أن الوعي المتزايد بآليات الفساد السياسي وهشاشة تأثير الصوت الانتخابي يؤديان إلى إعادة توجيه الطاقة الاحتجاجية نحو أشكال بديلة كالنشاط الرقمي والمقاطعة الاقتصادية.

- خامسا، خلصت الدراسة إلى أن العزوف الانتخابي في الجزائر لا يمكن فصله عن أزمة ثقة بنيوية في المؤسسات السياسية والنخب الحاكمة، حيث يُنظر إلى الانتخابات من قبل شريحة واسعة من الممتنعين على أنها "تدوير وجوه" لا تغيير سياسي حقيقي، مما يستدعي مراجعة جذرية لآليات بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

وفي ضوء هذه الاستنتاجات، توصي الدراسة بما يلي:

- القيام بإصلاحات دورية للقوانين المنظمة للعملية الانتخابية من أجل تبسيط إجراءات الانتخاب.
- تعزيز دور المجتمع المدني في التوعية الانتخابية، والانتقال من ثقافة "الاستفتاء على السلطة" إلى ثقافة "المساءلة المجتمعية".
- تحويل العزوف الجماعي إلى مشاركة فاعلة، وذلك لا يكون إلا باستعادة الثقة المفقودة بين المواطن ومؤسساته المنتخبة.
- وجوب تكريس رقمنة العملية الانتخابية للحصول على ارقام دقيقة للمشارة السياسية، وبالتالي إيجاد حلول لظاهرة العزوف الانتخابي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، المادة 200.
- قرار المجلس الدستوري المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بموجب إعلان رقم01/ا.م.د/21 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1442 الموافق ل23 يونيو سنة 2021 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذي جري في 12 يونيو سنة 2021.
- الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق ل 10 مارس سنة 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

المراجع العربية

الكتب

- جان جاك روسو. العقد الاجتماعي. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012.
- سعد الدين إبراهيم. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2000.
- سليمان محمد الطماوي. السلطات الثلاث في الدساتير العربية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1986.
- طارق محمد عبد الوهاب. سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2000.
- طارق محمد عبد الوهاب. سيكولوجية المشاركة السياسية. مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

- طه السيد أحمد الرشيدي. حق المشاركة في الفقه الإسلامي والقانون الروماني. مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.
- عبد الحميد متولي. القانون الدستوري والنظم السياسية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001.
- عبد الحميد متولي. النظم السياسية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1984.
- عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة. السياسة بين النمذجة والمحاكاة. تقديم: محمد سعد أبو عامود. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.
- عزة جلال هاشم. المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
- علي جبلي. الشباب والمشاركة السياسية مجالات علم الاجتماع المعاصر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985.
- عمار بوحوش. الاتجاهات السياسية المعاصرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- قحطان أحمد الحمداني. الأساس في العلوم السياسية. ط. 2. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.
- ماجد راغب الحلو. النظم السياسية والقانون الدستوري. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006.
- ماجد محيي آل غزاي. المشاركة السياسية والآليات والعوامل المؤثرة: دراسة نظرية. د.ن.، د.ت.
- محمد السويدي. علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

- محمد توفيق توفيق. التعددية الدينية والإثنية في مصر دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014.
- محمد سيد فهمي. المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث. مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2004.
- محمد عابد الجابري. الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- محمد عبد اللطيف. إجراءات القضاء الدستوري. القاهرة: دار النهضة العربية، 1989.
- محمد كامل ليلة. النظم السياسية: الدولة والحكومة. القاهرة: دار الفكر العربي، 1969.
- مصطفى النشار. الحرية والديمقراطية والمواطنة. القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2009.
- مصطفى عبد الله خشيم. موسوعة علم السياسة. ط. 1. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، د.ت.

الأطروحات والرسائل الجامعية

- أحمد رشاد يحي الرصاص. "النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة." أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995.
- حمداد صحبية. "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع: مدينة وهران نموذجًا." أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2015-2016.
- سعاد بن قنة. "المشاركة السياسية في الجزائر." أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

- سعود محمد ناصر الشاوش. "المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن 1990-2001." رسالة ماجستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.

- سعيد أحمد أبو حليقة. "تطور الفكر الاجتماعي والمشاركة السياسية في ليبيا." رسالة ماجستير في علم الاجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999.

- عبد القادر بوحنيك. "المشاركة السياسية وأثرها في الاستقرار السياسي." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

- كوت مسعودة، حداد أمهاني، العزوف الانتخابي في الجزائر "الأسباب والحلول" دراسة ميدانية لطلبة جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي- خلال الانتخابات التشريعية 2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد، 2018/2017.

- نور الدين شنيقي. "أزمة الإرادة التمثيلية في ظل المركزية السياسية." مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، سنة 2013-2014.

مراجع المجلات والمقالات العلمية:

- أحمد بودراع. "المواطنة: حقوق وواجبات." المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 43-44 (صيف - خريف 2014).

- بمراح محمد جواد. "واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تحقيق الاستقرار السياسي." المجلة الجزائرية للسياسة والأمن 2، رقم 2 (2023).

- بوصبيع عائشة، عزوز أحمد، "السلوك الانتخابي في الجزائر." مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية 3، رقم 10 (2018).

- بوعلي مصباح، "اختصاصات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر." مجلة الحقوق والعلوم السياسية 13، رقم 1 (2026).
- ثامر خالدي. "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في التشريع الجزائري." مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 5، رقم 2 (2021).
- حكيم طيبون. "الدعائم القانونية لاستقلالية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات." مجلة الدراسات القانونية 10، رقم 2 (2024).
- حنان خذيري. "رقابة الأحزاب السياسية على الاستحقاقات الانتخابية – دراسة تحليلية في قانون الانتخابات الصادر سنة 2021." مجلة الحقوق والعلوم الانسانية 15، رقم 1 (2022).
- خالد زعاف. "السلوك الانتخابي في الجزائر بعد الحراك الشعبي بين القبلية والمواطنة دراسة حالة الانتخابات المحلية 27 نوفمبر 2021." مدارات سياسية 6، رقم 1 (2022).
- خالي آمال. "العزوف الانتخابي في تجارب الانتقال الديموقراطي العربية." المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 13، رقم 1 (2024).
- خديجة بشلاغم. "الاتصال الرقمي كمجال حيوي جديد للأحزاب السياسية ودوره في تشكيل الرأي العام نحو المشاركة الانتخابية." مجلة روافد للدراسات و الأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية 7، رقم 2 (2023).
- ظاهر محسن هاني الجبوري. "مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل." مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية 18، رقم 1 (2010).
- عامر هرقول, أبوبكر الصديق بن يحي. "الإجراءات القانونية المستجدة في القوائم الانتخابية وفق قانون الانتخابات 01/21." المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية 10، رقم 1 (2026).

- عبد الحكيم موزاوي, إبراهيم بن عرفة.
"AnAnthropologicalAnalysisoftheCausesandImpacts." مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية 10، رقم 1 (2025).
- عبد الحكيم موزاوي, إبراهيم بن عرفة. "العزوف الانتخابي كتعبير اجتماعي تحليل انثروبولوجي للأسباب والتأثيرات." مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية 10، رقم 1 (2025).
- عبد الرؤوف مسعودي. "التنشئة السياسية وأثرها على واقع المشاركة السياسية في الجزائر." مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 8، رقم 2 (2024).
- عبد القادر قندوز. "واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي 22فبراير 2019 وتحدي بناء الجزائر الجديدة." مجلة الرائد في الدراسات السياسية 3، رقم 1 (2021).
- عبدالغني عيدات, عادل إنزارن. "the 2021 legislativeelectionsas a model." مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية 6، رقم 2 (2022).
- عبلة سقني, الجمعي النوي. "السلوك الانتخابي للشباب الجزائري في ضوء نظرية الاختيار العقلاني." الناصرية 13، رقم 3 (2022).
- عمار فلاح, عبد الحليم مرزوقي. "مظاهر استقلالية السلطة الوطنية للانتخابات بعد التعديل الدستوري الجزائري 2020." مجلة المفكر 16، رقم 2 (2021).
- فرحات سعيدي. "إشكالية العزوف الانتخابي في الجزائر." دفاتر السياسة والقانون 17، رقم 1 (2025).
- فريدة بن جدة, نفيسة زريق. "الخطاب السياسي الشعبوي ودوره في صناعة السلوك الانتخابي في الجزائر." مجلة الناقد للدراسات السياسية 5، رقم 2 (2021).
- فيروز احدادن, ناصر موسى. "دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كخيار لإعادة تنظيم العملية الانتخابية." مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية 11، رقم 1 (2026).

- قبوج الجمعي, هشام عبد الكريم. "السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري." المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 2، رقم 2 (2017).
- لحبيب بلية, عبد الله بلغيث. "محددات السلوك الانتخابي في الجزائر." دفاتر السياسة والقانون 10، رقم 19 (2018).
- محمد أمين العجال. "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم." مجلة العلوم الإنسانية، ع. 12 (نوفمبر 2017).
- محمد لمين حتحاتي, حنان طهاري. "مساهمة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية." مجلة أبحاث 7، رقم 2 (2022).
- مصعب جعفورة,امحمددلاسي. "سوسيولوجيا المشاركة السياسية." مجلة العلوم الاجتماعية 11، رقم 5 (2017).
- نبيل ادريس. "مظاهر ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية في الجزائر." المجلة الجزائرية للسياسات العامة 1، رقم 1 (ديسمبر 2013).
- نعيمة دهمش, سعاد سراي. "الأساليب الاقناعية في البرامج الحوارية بالإذاعة الجزائرية." أبحاث قانونية وسياسية 7، رقم 2 (2022).
- إلهام فاضل. "مستجدات الرقابة على تمويل الحملة الانتخابية على ضوء قانون الانتخابات 21/01." مجلة طبنـة للدراسات العلمية الأكاديمية 5، رقم 1 (2022).

الملتقيات والمؤتمرات

- نعمان بوقراح. "التعددية والمشاركة السياسية من منظور الأحزاب الإسلامية في الجزائر." مداخلة ألقيت في ملتقى دولي: إشكالية المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر: الواقع والرهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 08 ماي 2014.

- نعمان بوقراح. "دور المشاركة السياسية في تحقيق الحكم الراشد: الجزائر نموذجًا 1999-2014." دراسة مقدمة في جامعة قالمة.

المواقع الإلكترونية:

- إدريس لكريني. "المواطنة والمشترك." مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2014. تاريخ الاطلاع: 10-05-2026. http://www.mominoun.com/pdfl/2014-1154698437a870c466995990

- سربست نبي. "مفهوم المشاركة السياسية في الدول الحديثة." تم تصفح الموقع يوم: 8/05/2026. https://www.welateme.info/erebi/modules.php

فصول في كتب مشتركة:

- علي خليفة الكواري. "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية." في كتاب: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

المراجع الأجنبية:

الكتب (Books):

- Weber, Max. Lesavantetlepolitique. Chicoutimi Unecollectiondéveloppéeencollaboration.

الجرائد والمجلات (JournalArticles&Periodicals)

- "BensmailFoudil. "HateSpeechinAlgerianElectionCampaigns مجلة الفكر القانوني والسياسي. no. 2 (2025)

- BorhaneEddineBouchelarem, HamidBouchoucha. "Memes المعيار ,2 ".NewMedia, andPoliticalExpression .no. 1 (2024)

- Boutheina Hamdi
  "AlgerianElectoralBehaviorHateSpeechonSocialMedia." مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية 9, (2025) 4 .no.
- HakimTaiboune
  "Thevotercardisthekeytopoliticalparticipationforcitizensregisteredont heelectoralrollsinAlgeria."
  RevuedeRecherchesetEtudesScientifiques 20, no. 1 (2026).
- HouriaBekadouri
  "PoliticaldiscourseandpoliticalparticipationbetweenessenceandconcEpt." الحوار الثقافي 11, (2022) 2 .no.
- NabilaAddane
  "RethinkingtheMeaningsofAlgerianyouthpoliticalparticipationinthedigitalage." افاق للعلوم 11, (2026) 1 .no.

- عبد الرؤوف مسعودي.
"PoliticalSocializationanditsimpactontherealityofpoliticalparticipationin Algeria." مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 8، رقم 2 (2024).

- يسرى بولقواس, دلال لوشن.
"Legalprotectionofthevotersrightin Algerianelectionsystem." مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 9، رقم 1 (2022).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الملخص ..... أ

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية 1

تمهيد 1

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية 2

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية 2

الفرع الأول: تعريف المشاركة السياسية 3

المطلب الثاني: مظاهر المشاركة السياسية 8

الفرع الأول: الحق في الانتخاب والترشح 9

الفرع الثاني: النشاط الحزبي وحق المشاركة في النقاش السياسي العام للدولة 12

المبحث الثاني: أهمية المشاركة السياسية في النظام السياسي 14

المطلب الاول: دور المشاركة السياسية في تعزيز شرعية النظام السياسي 14

الفرع الاول: تعزيز الاستقرار السياسي وتجسيد شرعية المؤسسات 15

المطلب الثاني: دور المشاركة السياسية في تكريس مبدا سيادة الشعب 24

الفرع الأول: اختيار النخب الحاكمة واضفاء مبدا المحاسبة 24

خلاصة الفصل الأول 30

الفصل الثاني: ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر 32

المبحث الأول: العزوف الانتخابي في الجزائر مظاهره وعوامله 33

المطلب الأول: العزوف الانتخابي ومظاهره 33

الفرع الأول: تعريف العزوف الانتخابي وأنواعه 34

الفرع الثاني: مظاهر العزوف الانتخابي..... 36

المطلب الثاني: العوامل البنيوية والظرفية المفسرة للعزوف الانتخابي..... 41

الفرع الأول: العوامل السياسية المؤسسية 41

المبحث الثاني: استراتيجيات واليات تعزيز المشاركة الانتخابية..... 51

المطلب الأول: الاستراتيجيات المؤسساتية والتشريعية لتحفيز المشاركة 51

الفرع الأول: التعديلات القانونية (قانون الانتخابات لسنة 2021)..... 51

المطلب الثاني: الآليات العملية والتقنية لتعزيز الاقتراع..... 60

الفرع الأول: رقمنه العمليات الانتخابية وتسهيل الولوج إليها..... 60

خلاصة الفصل الثاني 64

خاتمة..... 66

قائمة المصادر والمراجع..... 69

فهرس المحتويات 79

قائمة الجداول..... 82

قائمة الجداول

قائمة الجداول

جدول 1: مقارنة بين الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2021. 39

جدول 2: مقارنة بين الأنظمة الانتخابية في الجزائر قبل وبعد إصلاحات 2021 54

جدول 3: مقارنة بين الإدارة التقليدية والرقمية للعمليات الانتخابية 62